سلسلة النقد والتحقيق

(١)

الحق المبين

في تخريج أحاديث العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين عليه السلام

للحافظ قاضي القضاة

محمد بن علي الشوكاني

(المتوفى سنة ١٢٥٠)

مركز الحقائق الإسلامية

لجنة النقد والتحقيق

کتابخانه
مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی
شماره ثبت: ۴۹۱۱۷
تاریخ ثبت:

❁ الكتاب: الحقّ المبين في تخريج أحاديث العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين
❁ المؤلف: لجنة النقد والتحقيق بمركز الحقائق الاسلامية
❁ نشر: الحقائق
❁ المطبعة: وفا
❁ الطبعة: الأُولى ـ ١٤٣٠
❁ العدد: ١٥٠٠ نسخة
❁ ردمك: ٤ - ٠٦ - ٥٣٤٨ - ٦٠٠ - ٩٧٨ 978 - 600 - 5348 - 06 - 4

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

حقوق الطبع محفوظة للمركز

عنوان المركز: قم، شارع صفائيه، فرع ٣٤، فرع ايراني‌زاده، رقم ٣٣، الهاتف: ٧٧٢٩٩٦٨-٠٢٥١، الفاكس: ٧٧٤٢٢١٢-٠٢٥١
عنوان مركز النشر: قم، شارع صفائيه، مقابل صندوق قرض الحسنه دفتر تبليغات، الهاتف: ٧٨٣٧٣٢٠-٠٢٥١
عنوان مركز التوزيع في مشهد: شارع الشهداء، خلف حديقة نادري (باغ نادرى)، فرع الشهيد خوراكيان، بناية گنجينه كتاب التجارية، نشر نور الكتاب، الهاتف: ٢٢٤٢٢٦٢-٠٥١١ ٠٩١٥١١٩٩٤٨٦
عنوان مركز التوزيع في اصفهان: شارع چهارباغ پائين، أمام ملعب تختي الرياضي، المركز التخصصي للحوزة العلمية في اصفهان، الهاتف: ٢٢٢٣٤٢٣-٠٣١١
الموقع: www.Al-haqaeq.org ـ البريد الالكتروني: Info@Al-haqaeq.org

بسم الله الرحمن الرحيم

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

كلمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على محمّد وآله الطاهرين.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وبعد، فقد قرّر المركز تشكيل لجنةٍ تقوم ـ بإشراف وتوجيه من سيّدنا الفقيه المحقّق آية الله السيد علي الميلاني ـ دام ظلّه ـ بنقد بعض البحوث المنتشرة من المعاصرين وتحقيق بعض الكتب التراثيّة الصغيرة في الحجم والكبيرة في الفائدة، في مختلف العلوم والمسائل الاسلاميّة، وإخراجها في سلسلة تحت عنوان (سلسلة النقد والتحقيق) خدمةً للعلم والدين، وإحقاقاً للحق المبين، وإحياءً لآثار العلماء المحقّقين وتوفيراً للمصادر النافعة للباحثين، سائلين المولى الكريم المفضال أن يتقبّل منّا هذا العمل وسائر الأعمال.

مركز الحقائق الإسلامية

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

كلمة لجنة النقد والتحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمّد وآله الطاهرين.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وبعد، فإنّ وصاية أمير المؤمنين عليه السلام لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ممّا وردت فيه الأحاديث المتكثّرة في كتب الفرق الإسلاميّة، وشهدت به الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين، والأشعار المرويّة عنهم وعن سائرالعلماء والشعراء إلى يومنا هذا.

وقد عُنِيَ جماعة من علماء المسلمين بجمع الأدلّة والشواهد على ذلك وتأليف كتب مفردةٍ فيه.

ولعلّ من خيرة الكتب في الباب هو كتاب (**العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين**) تأليف الحافظ القاضي محمد بن علي الشّوكاني الصنعاني المتوفّى سنة ١٢٥٠، فقد أورد عدّة من الأحاديث في

الموضوع عن جمعٍ من صحابة رسول الله صلّى الله عليه وآله، وانتقد ما روي عن بعضهم من إنكار الوصاية بالنقد العلمي الرصين.

سبب تأليف الكتاب

لقد ذكر الحافظ الشوكاني في مقدّمة الكتاب السّبب في تأليفه له فقال: «سألني بعض آل الرسول صلّى الله عليه وآله الجامعين بين فضيلتي العلم والشرف من سكّان المدينة المعمورة بالعلوم، مدينة زبيد، عن إنكار عائشة أم المؤمنين زوجة النبي صلّى الله عليه وآله لصدور الوصيّة من رسول الله صلّى الله عليه وآله، لمّا ذكروا عندها أنّ أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام كان وصيّاً لرسول الله صلّى الله عليه وآله. وهذا ثابت من قولها في الصحيحين والنسائي من طريق الأسود ابن يزيد بلفظ: «متى أوصى إليه؟..»

ثم قدَّم قبل الورود في البحث مطالب مفيدة جدّاً، وأشار إلى قواعد علميّة نافعة للباحثين، وتعرّض لبعض حالات عائشة زوجة النبي (صلّى الله عليه وآله) وما نقل عنها في المسائل المختلفة.

ثم جعل الكتاب في مبحثين:

الأول: في إثبات مطلق الوصيّة منه صلّى الله عليه وآله.

والثاني: في إثبات مقيّدها، أي كونها إلى علي عليه السّلام.

فأورد في المبحث الثاني طائفةً من الأحاديث عن أشهر كتب أهل

السنّة في الحديث، رواها الأئمة الأعلام بأسانيدهم إلى الصحابة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله، فيها الدلالة الواضحة على وصيّته لأمير المؤمنين عليه السلام.

ولايخفى أنه لم يكن بصدد الاستقصاء لجميع الأحاديث الواردة في الباب، وإلّا فإنها أكثر وأكثر، بل لقد أشتهر بين الصّحابة والتابعين فمن بعدهم «الوصيّ» لقباً لعلي عليه السّلام، ويشهد بذلك نفس الأحاديث في الصحيحين في إنكار عائشة الوصيّة إليه... هذا، مضافاً الى الأشعار المرويّة في الكتب المعتمدة عن الصحابة وغيرهم المشتملة على هذااللقب للإمام عليه السلام، وحتى اللغويون يذكرون ذلك في كتبهم اللغويّة في مادة «وصى».

طبعات الكتاب

وقد طُبِعَ هذا الكتاب لأوّل مرة في صنعاء اليمن عام ١٤١١ من النسخة المخطوطة الموجودة في الجامع الكبير، نشر دار التراث.

ثم طبع مرّةً اخرى، سنة ١٤١٣ هجريّة، حقّقه وخرّج أحاديثه، أبو هارون عيسى بن يحيى بن معافى شريف، نشر مكتبة الصحابة في جدّة ومكتبة التابعين بالقاهرة.

وطبع ثالثةً، سنة ١٤١٩ هجرية، بتحقيق عدنان السيد علي الحسيني،نشر مركز الغدير للدراسات الإسلامية. قم -إيران.

وطبع رابعةً، سنة ١٤٢٥ هجرية، بتحقيق فاضل الفراتي، نشر مكتبة هيئة الأمين بالكويت.

محاولات لتضعيف الكتاب

هذا، وقد حاول بعض الناس الطعن في هذا الكتاب بشتّى الوجوه، فكان أوّلها إنكار أن يكون من تأليف الحافظ القاضي الشوكاني.

لكنّ الكتاب مطبوع في اليمن عن نسخةٍ موجودة في الجامع الكبير، وقد نسب إلى مولّفه في كتاب (هديّة العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين) وفي (ذيل كشف الظنون في أسماء الكتب والفنون) ونسبه إليه بكلّ صراحةٍ ووضوح: مؤرّخ اليمن محمد بن محمد بن يحيى بن زبارة الحسيني الصنعاني المتوفّى سنة ١٣٨١ صاحب كتاب (نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر).

ثم قالوا: إنّ الشوكاني قد ألّف هذا الكتاب في أوّل أمره، فلمّا عرف السنّة ووضّحها على منهج السّلف عدل عمّا ذكر فيه وانتهى إليه.

لكنّ القاضي الشوكاني قد ألّف هذا الكتاب ـ كما عن نسخته الأصليّة ـ بسنة ١٢٠٥، أي ألّفه وعمره ٣٢ سنة.

فهناك انبروا للطّعن في أسانيد الأحاديث التي استدلّ بها في المبحث الثاني، استناداً ـ في الأغلب ـ إلى آراء أبي الفرج ابن الجوزي في

(كتاب الموضوعات) ومَنْ حذا حذوه.

كلّ ذلك ـ كما صرّحوا ـ لئلّا يغترّ الشيعة الاثنا عشرية بهذا الكتاب ولئلّا يتّخذوه ذريعةً للطّعن في عائشة ومَنْ أنكر الوصاية لأمير المؤمنين.

لكنّ تلك المحاولات لا تجدي أصحابها نفعاً، لأنّ أهل العلم يستمعون الأقوال وينظرون إليها نظرةَ الباحث المحقّق، فما وجدوه حقّاً أخذوا به، غير مبالين بمثل تلك المحاولات، لا سيّما وصاحب الكتاب من كبار العلماء في الحديث والفقه وسائر العلوم.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

ترجمة المؤلِّف

وهو الحافظ الفقيه المحدّث محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني ثم الصنعاني.

ولد بقرية شوكان من خولان العالية، في ذي القعدة الحرام سنة ١١٧٣، وكان فقيهاً مجتهداً، من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء، وكان يرى حرمة التقليد، له ١١٤ مؤلّفاً في مختلف العلوم، من أشهرها:

* نيل الأوطار (في الفقه).
* فتح القدير (تفسير للقرآن الكريم).
* الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة.
* إرشاد الفحول (في علم الاصول).

* إتحاف الأكابر بأسناد الدفاتر. وهو ثبت مروياته عن شيوخه.
* البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السّابع (تراجم العلماء).
* درّ السحابة في فضائل القرابة والصحابة.

وتولّى القضاء بمدينة صنعاء.

وتوفّي بها في جمادى الآخرة، سنة ١٢٥٠.

وتوجد ترجمته مفصّلة بقلمه في البدر الطالع ٢/ ٢١٤ ـ ٢٢٥.

عملنا في الكتاب

وقد رأينا من الواجب علينا نشر هذا الكتاب في طبعةٍ محقّقةٍ، ذكرنا فيها مصادر الأحاديث، وعملنا على تصحيح أسانيدها على ضوء كتب أهل السنّة المعتمدة، وبالاستناد إلى كلمات كبار علمائهم في الجرح والتعديل، خدمةً للدّين الحنيف، والباحثين المحقّقين بإنصاف، وقد ألحقنا ذلك بمتن الكتاب حسب تسلسل الأحاديث المذكورة في المبحث الثاني منه.

وقد سمّينا هذا العمل بـ(الحق المبين في تخريج أحاديث العقد الثمين).

هذا، ومن الواجب علينا أنْ نذكّر بأنا قد استفدنا كثيراً في تحقيق الكتاب وتخريج أحاديثه من مؤلّفات سيدنا الاستاذ الفقيه المحقق آية الله الميلاني وإرشاداته وتوجيهاته.

والله نسأل أن يحشرنا في زمرةالعاملين بالسنّة النبويّة الثابتة ويتقبّل أعمالنا بقبول حسن، إنّه رؤوف رحيم.

لجنة التحقيق

بمركز الحقائق الاسلامية

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مقدمة المؤلّف

أحمدك لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك، وأُصلّي وأُسلّم على رسولك وآله الأكرمين.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وبعد:

فإنه سألني بعض آل الرسول صلّى اللّه عليه وآله الجامعين بين فضيلة العلم والشرف من سكان المدينة المعمورة بالعلوم، مدينة زبيد[1] عن إنكار عائشة أم المؤمنين زوجة النبي صلّى اللّه عليه وآله لصدور الوصيّة من رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله لما ذكروا عندها أنّ أمير المؤمنين علياً عليه السلام كان وصياً لرسول اللّه صلّى اللّه عليه

---

(١) زبيد بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة التحتانية بعدها ياء مثناة تحتانية ثم دال مهملة: مدينة مشهورة على طريق الحديدة وتعز باليمن، تبعد عن الحديدة جنوباً بقدر مائة كيلو متراً أو أكثر بقليل، وهي كانت مشهورة من قبل بمدينة العلم والعلماء.

وآله وهذا ثابت من قولها في الصحيحين، والنسائي من طريق الأسود بن يزيد بلفظ: متى أوصى إليه؟ وقد كنت مسندته إلى صدري فدعا بالطست، فلقد انخنث في حجري وما شعرت أنّه مات، فمتى أوصى إليه؟. وفي روايةٍ عنها أنّها أنكرت الوصية مطلقاً ولم تقيد بكونها إلى علي عليه السلام فقالت: ومتى أوصى، وقد مات بين سحري ونحري[١] ولنقدم قبل الشروع في الجواب مقدمة ينتفعُ بها السائل.

فنقول: ينبغي أنْ يعلم أولاً: إنّ قول الصحابي ليس بحجة، وأن المثبت أولى من النافي[٢]، وأنّ مَنْ علم حجة على مَنْ لم يعلم، وأنّ الموقوف لا يعارض المرفوع على فرض حجيته.

وهذه الأمور قد قررت في الأصول. ونيطت بأدلة تقصر عن نقضها أيدي الفحول. وان تبالغت في الطول.

ويعلم ثانياً: أنّ أمّ المومنين كانت تسارع إلى ردّ ما خالف اجتهادها، وتبالغ في الإنكار على راويه، كما يقع مثل ذلك لكثير من المجتهدين.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري (فتح الباري ٥ / ٣٥٦) وأخرجه أيضاً البخاري (فتح الباري ١٤٨/٨)، ومسلم ١٢٥٧/٣، والترمذي في الشمائل، والنسائي ١ / ٣٢ و ٦ / ٢٤١ وأحمد ١ / ٣٩٩، ٢٧٠ و ٢٧٤.

(٢) أي مقدم عليه.

وتتمسك تارة بعموم لا يعارض ذلك المروي، كتغليطها لعمر لما روى مخاطبته صلّى اللّه عليه وآله لأهل قليب بدر، وقوله عند ذلك: يا رسول اللّه، إنما تخاطب أمواتاً، فقال له: «ما أنتم بأسمع منهم» فردّت هذه الرواية عائشة بعد موت عمر، وتمسكت بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾[1]. وهذا التمسك غير صالح لرد هذه الرواية من مثل هذا الصحابي، وغاية ما فيه بعد تسليم صدقه على أهل القليب أنه عام وحديث إسماعهم خاص، والخاص مقدم على العام، وتخصيص عمومات القرآن بما صح من آحاد السنة هو مذهب الجمهور[2].

وتارة تتمسك بما تحفظه، كقولها لما بلغها رواية عمر عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله بلفظ: «إنّ الميت ليعذب ببكاء أهله» فقالت: يرحم اللّه عمر، ما حدّث رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله أنّ الميت ليعذب ببكاء أهله ولكن قال: «إنّ اللّه ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه». ثم قالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ أخرجه الشيخان والنسائي. وفي روايةٍ أنه ذكر لها أنّ ابن عمر يقول: إنّ الميت ليعذب ببكاء أهله عليه، فقالت: يغفر اللّه لأبي عبدالرحمن، أما إنه لم

---

(١) سورة فاطر: الآية ٢٢ ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ وما نافية والباء صلة.

(٢) قصة أصحاب القليب وقوله صلّى اللّه عليه وآله: «وما أنت بأسمع منهم» في صحيح البخاري (فتح الباري ٧ / ٣٠١).

يكذب ولكنه نسي أو خطأ، إنما مرَّ رسول الله صلّى الله عليه وآله على يهودية يُبكى عليها. فقال: «إنها ليبكى عليها وإنها لتعذب في قبرها». أخرجها الشيخان ومالك والترمذي والنسائي[١]، وقد ثبت هذا الصحيح في صحيح البخاري وغيره من طريق المغيرة بلفظ: «مَنْ ينح عليه يعذب بما نيح عليه»[٢].

فهذا الحديث قد ثبت عن رسول الله صلّى الله عليه وآله من طريق ثلاثة من الصحابة، ثم إنّ عائشة ردّتْ ذلك متمسكة بما تحفظه وبعموم القرآن.

وأنت تعلم أنّ الزيادة مقبولة بالإجماع إنْ وقعت غير منافية، والزيادة هنا في رواية عمر وابنه والمغيرة؛ لأنها متناولة بعمومها للميت من المسلمين، ولم تجعل عائشة روايتها مخصصة للعموم، أو مقيدة

---

(١) الحديث أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/ ١٥١ـ١٥٢) في قصة طويلة وفيها إنكار عائشة على عمر بعد أن مات أو تغليظها له بقولها: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله صلّى الله عليه وآله «إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه.

(٢) الحديث أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/ ١٦٠) فقال: باب ما يكره من النياحة على الميت، وقال عمر دعهن يبكين على أبي سليمان ما لم يكن نقع أو لقلقة ـ والنقع ـ التراب على الرأس ـ واللقلقة الصوت. وساقه بسنده إلى المغيرة قال: سمعت النبي صلّى الله عليه وآله يقول: «إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد، من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

للإطلاق حتى يكون قولها مقبولاً من وجه، بل صرحت بخطأ الراوي أو نسيانه، وجزمت بأن رسول الله صلّى الله عليه وآله لم يقل ذلك. وأما تمسكها بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ فهو لا يعارض الحديث؛ لأنه عام والحديث خاص.

ولهذه الواقعات نظائر بينها وبين جماعة من الصحابة كأبي سعيد، وابن عباس وغيرهما ومن جملتها الواقعة المسؤول عنها أعني إنكارها الوصية منه صلّى الله عليه وآله إلى علي عليه السلام وقد وافقها في عدم وقوع مطلقها منه صلّى الله عليه وآله غير مقيّد بكونها إلى علي عليه السلام ابن أبي أوفى، فأخرج عنه البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، من طريق طلحة بن مصرف قال: سألت ابن أبي أوفى هل أوصى رسول الله صلّى الله عليه وآله؟ قال: لا، قلت: فكيف كُتِبَ على الناس الوصية وأمر بها، ولم يوصِ. قال: أوصى بكتاب الله تعالى[1].

وأنت تعلم أنّ قوله: أوصى بكتاب الله تعالى لا يتم معه قوله: لا في أول الحديث؛ لأنّ صدق اسم الوصية لا يعتبر فيه أن يكون بأمور متعددة حتى يمتنع صدقه على الأمر الواحد لا لغةً ولا شرعاً ولا عرفاً؛ للقطع بأنّ مَنْ أوصى بأمر واحد يقال له: موصي لغةً وشرعاً وعرفاً، فلابدّ من

(١) الحديث أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/٣٥٦، ٨/١٤٨، ٩/٦٧)، ومسلم ٣/١٢٥٦.

تأويل قوله: لا، وإلّا لم يصح قوله: أوصى بكتاب اللّٰه تعالى، وقد تأوّله بعضهم بأنّه أراد أنه لم يوص بالثلث كما فعله غيره، وهو تأويل حسن، لسلامة كلامه معه من التناقض[1].

إذا عرفت هذه المقدمة. فالجواب على أصل السؤال ينحصر في بحثين:

البحث الأول: في إثبات مطلق الوصية منه صلّى اللّٰه عليه وآله.

والبحث الثاني: في إثبات مقيّدها، أعني كونها إلى علي عليه السلام.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(١) أنظر: فتح الباري: ٥ / ٣٦٠.

المبحث الأول

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

في إثبات مطلق الوصية منه صلّى الله عليه وآله

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المبحث الأول

في إثبات مطلق الوصية منه صلّى اللّه عليه وآله

أما البحث الأول:

فأخرج مسلم من حديث ابن عباس أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله أوصى بثلاث: أن يجيزوا الوفد بنحو ما كان يجيزهم. الحديث(١).

وفي حديث أنس عند النسائي وأحمد، وابن سعد واللفظ له: كانت غاية وصية رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله حين حضره الموت: «الصلاة وما ملكت أيمانكم»(١). وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجة زاد: «أدّوا الزكاة بعد الصلاة».

---

(١) الحديث أخرجه أحمد ٣ / ١١٧، والنسائي في الكبرى ٤ / ٢٥٨ في كتاب الوفاة، وابن ماجة ٢ / ٩٠٠ ـ ٩٠١. وقال البوصيري في زوائد ابن ماجه: إسناده حسن. أ.هـ وأخرجه أيضاً ابن سعد ٢ / ٢٥٣، وابن حبان ٨ / ٢٠٥، والحاكم ٣ / ٥٧، والخطيب البغدادي ٤ / ٢٣٩ ـ ٢٤٠ في كتابه تاريخ بغداد كل هؤلاء من طريق سليمان التيمي.

وأخرجه أحمد[١] وأخرج سيف بن عمر في الفتوح من طريق ابن أبي مليكة، عن عائشة أنّ النبي صلّى اللّٰه عليه وآله حذّر من الفتن في مرض موته، وأمر بلزوم الجماعة والطاعة.

وأخرج الواقدي من مرسل العلاء بن عبدالرحمن أنه صلّى اللّٰه عليه وآله أوصى فاطمة: «قولي إذا متّ إنا للّٰه وإنا إليه راجعون».

وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث عبدالرحمن بن عوف قالوا: يا رسول اللّٰه أوصنا ـ يعني في مرض موته ـ قال: «أوصيكم بالسابقين الأولين من المهاجرين وأبنائهم من بعدهم»[٢]. وقال: لا يروى عن عبدالرحمن إلّا بهذا الإسناد، تفرّد به عتيق بن يعقوب وفيه

(١) حديث علي عليه السلام لفظه: «كان آخر كلام النبي صلّى اللّٰه عليه وآله: «الصلاة وما ملكت أيمانكم» الذي اعتبره المصنف شاهداً.

(٢) الحديث أخرجه البزار ٣ / ٢٩٢. فقال: ثنا بشر ابن خالد العسكري ثنا جعفر بن عون عن حميد بن القاسم بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف عن أبيه عن جده عن عبدالرحمن بن عوف قال: لما حضر النبي صلّى اللّٰه عليه وآله الوفاة. قالوا: يا رسول اللّٰه أوصنا. قال: «أوصيكم بالسابقين الأولين وبأبنائهم من بعدهم، وبأبنائهم من بعدهم، وبأبنائهم من بعدهم إلا تفعلوا لا يقبل منكم صرف ولا عدل» قال البزار: لم يروه إلا عبدالرحمن بن عوف ولا له إلا هذا الإسناد، ولم نسمعه إلا من بشر. قلت: وفيه من لا يعرف حاله كما قال المصنف نقلاً عن الحافظ في الفتح ٥ / ٣٦٣. والحديث أيضاً في معجم المعجمين رقم ٣٩٦٦، والهيثمي في المجمع ١٠ / ١٧ قال: رواه الطبراني في الأوسط والبزار ورجالهما ثقات.

مَن لا يعرف حاله.

وفي سنن ابن ماجة من حديث علي قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «إذا أنا متُّ فاغسلوني بسبع قرب من بئر أريس»[١]. وكانت بقباء.

وفي مسند البزار، ومستدرك الحاكم بسند ضعيف أنه صلّى الله عليه وآله أوصى أن يصلي عليه أرسالاً بغير إمام.

وأخرج أحمد، وابن سعد أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله سأل عائشة عن الذهيبة في مرض موته فقال: «ما فعلت الذهيبة؟» قالت: هي عندي. قال: «أنفقيها».

وأخرج ابن سعد من وجه آخر أنه قال: «ابعثي بها إلى علي ليتصدق بها»[٢].

وفي المغازي لابن إسحاق قال: لم يوص رسول الله صلّى الله

---

(١) الحديث: «إذا أنا مت فاغسلوني... الخ»؛ أخرجه ابن ماجة ١ / ٤٧١.

(٢) الحديث أخرجه أحمد ٦ / ٤٩، ١٨٢ وابن سعد ٢ / ٢٣٨ وفي موارد الظمآن حديث ٢١٤٢ وزيادة: «ابعثي بها إلى علي ليتصدق بها» أخرجها ابن سعد ٢ / ٢٣٩. والحديث صحيح بمجموع طرقه، وأما الزيادة فهذا سندها. قال ابن سعد ٢ / ٢٣٩ أخبرنا سعيد بن منصور أخبرنا يعقوب بن عبدالرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد....

فذكره وهذا إسناد صحيح رجاله رجال الصحيح، وكلهم ثقات. أنظر: مجمع الزوائد ٣/ ١٢٤، والترغيب والترهيب للمنذري رقم ١٣٥٧.

عليه وآله عند موته إلّا بثلاث: لكلّ من الداريين والرُّهاويين والأشعريين بخادم ومائة وسق من خيبر وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان وأن ينفذ بعث أسامة[١].

وقد سبق في حديث ابن أبي أوفى أنه صلّى اللّٰه عليه وآله أوصى بالقرآن.

وثبت في الأمهات وغيرها أنه صلّى اللّٰه عليه وآله قال: «استوصوا بالأنصار خيراً، استوصوا بالنساء خيراً، أخرجوا اليهود من جزيرة العرب».

ونحو هذه الأمور التي كلّ واحد منها لو انفرد لم يصح أنْ يقال أن رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله لم يوصِ.

وثبت في الصحيح من حديث أبي موسى أوصاني خليلي بثلاث[٢].

ولعل مَنْ أنكر ذلك أراد أنه صلّى اللّٰه عليه وآله لم يوص على الوجه الذي يقع من غيره من تحرير أمور في مكتوب، كما أرشد إلى

---

(١) الحديث قال ابن إسحاق في المغازي ٣ / ٤٨٩، ثنا صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيداللّٰه بن عبداللّٰه ابن عتبة.

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري ٣ / ٥٦، ٤ / ٢٢٦)، ومسلم ١ / ٤٩٩ عن أبي هريرة، ومسلم ١ / ٤٩٩ عن أبي الدرداء.

ذلك بقوله: «ما حق أمرىء مسلم له شيء يريد أنْ يُوصي فيه يبيت ليلتين إلّا ووصيته مكتوبة عنده». أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر(١)، ولم يلتفت إلى أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قد نجز أموره قبل دنو الموت، وكيف يظن برسول الله صلّى الله عليه وآله أن يترك الحالة الفضلى؟. أعني تقديم التنجيز قبل هجوم الموت وبلوغها الحلقوم، وقد أرشد إلى ذلك، وكرّر وحذّر وهو أجدر الناس بالأخذ بما ندب إليه. وبرهان ذلك أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قد كان سبّلَ أرضه. ذكره النووي، وأما السّلاح والبغلة والأثاث وسائر المنقولات، فقد أخبر أنّها صدقة كما ثبت عنه في الصحيح. وقال في الذهيبة التي لم يترك سواها ما قال كما سلف.

إذا عرفت هذا، علمت أنّه لم يبقَ من أمور رسول الله صلّى الله عليه وآله عند موته يكون عصمة لها عن الضلالة وجنة تدرأ عنها ما تسبب من المصائب الناشبة عن اختلاف الأقوال فلم يجب إلى ذلك وحيل بينه وبين ما هنالك، ولهذا قال الحبر ابن عباس: الرزية كلّ الرزية،

---

(١) الحديث أخرجه البخاري (فتح الباري ٥ / ٣٥٥)، عن ابن عمر أن رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: «ما حق امريء مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلّا ووصيته مكتوبة عنده» تابعه محمد بن مسلم عن عمرو عن ابن عمر عن النبي صلّى الله عليه وآله وأخرجه مسلم ٣/ ١٢٤٩، ١٢٥٠.

ما حال بين رسول الله صلّى الله عليه وآله وبين كتابه. كما ثبت ذلك عنه في الصحيح البخاري وغيره[١].

فإن قلتَ: لا شك أنّ في هذه الأدلة التي سقتها كفاية وأنّ المطلوب يثبت بدون هذا، وإن عدم علم عائشة بالوصية لا يستلزم عدمها، ونفيها لا ينافي الوقوع، وغاية ما في كلامها الإخبار بعدم علمها، وقد علم غيرها، ومَنْ علم حجة على مَنْ لم يعلم، أو نفي الوصية حال الموت لا يلزم من نفيها في الوقت الخاص نفيها في كل وقت، إلّا أنّ ثمة إشكالاً وهو ما ثبت أنه صلّى الله عليه وآله مات وعليه دين ليهودي آصع من شعير[٢]، فكيف ولم يوصِ به كما أوصى بسائر تركته.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري ١ / ٢٠٨، ٢ / ٢٧٠، ٨ / ١٣٢، ١٠ / ١٢٦، ١٣ / ٣٣٦، فتح، ومسلم ٣ / ١٢٥٩، وأحمد ١ / ٣٢٤ـ٣٢٥، ٣٣٦، عن ابن عباس قال: لما اشتد بالنبي صلّى الله عليه وآله وجعه قال: «ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده» قال عمر: إنّ النبي صلّى الله عليه وآله غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا. فاختلفوا وكثر اللغط. قال: قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع» فخرج ابن عباس يقول: إنّ الرزية كلّ الرزية ما حال بين رسول الله صلّى الله عليه وآله وبين كتابه.

(٢) حديث: «رهن الدرع...» جاء عن عائشة وابن عباس وأنس وأسماء بنت يزيد، أما عن عائشة فأخرجه البخاري ٤ / ٣٠٢، ٥ / ١٤٢، ٦ / ٩٩، ٨ / ١٥١، فتح، وأحمد ٦ / ٢٣٧، والنسائي ٧ / ٢٨٨، ٣٠٣، وابن ماجة ٢ / ٨١٥، وعن أنس أخرجه البخاري أيضاً ٤ / ٣٠٢، ٥ / ١٤٠، فتح، والترمذي ٣ / ٥١٩ـ٥٢٠، والنسائي ٧ / ٢٨٨، وابن ماجة ٢ / ٨١٥.

قلت: قد كان صلّى الله عليه وآله رهن عند اليهودي في تلك الآصع درعه، والرهن حجة لليهودي كافية في ثبوت الدين، وقبول قوله لا يحتاج معه إلى الوصية. كما قال تعالى في آية الدين: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾[1]، على أنّ علم ذلك لم يكن مختصاً به بل قد شاركه فيه بعض الصحابة، ولهذا أخبرت به عائشة، وليس المطلوب من الوصية للشارع إلّا التعريف بما على الميت من حقوق اللّه، وحقوق الآدميين وقد حصل ههنا.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٣.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المبحث الثاني

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

في إثبات الوصية لعلي عليه السلام

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المبحث الثاني

في إثبات الوصية لعلي رضي الله عنه

وأما البحث الثاني:

[الحديث الأوّل]

فأخرج أحمد بن حنبل عن أنس أنّ النبي صلّى الله عليه وآله قال: «وصيي ووارثي ومنجز موعدي علي بن أبي طالب».

[الحديث الثاني]

وأخرج أحمد من حديثه قال: قلنا لسلمان سل رسول الله صلّى الله عليه وآله مَنْ وصيه؟ قال سلمان: يا رسول الله مَنْ وصيك؟ قال: «يا سلمان مَنْ كان وصي موسى؟» قال: يوشع بن نون. قال: «فإنّ وصيي ووارثي ويقضي ديني وينجز موعدي علي بن أبي طالب»[1].

---

(١) فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل ٢ / ٦١٥، برقم ١٠٥٢، ط جامعة أم القرى، المملكة

[الحديث الثالث]

وأخرج الحافظ أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة عن بريدة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «لكلّ نبيٍّ وصي ووارث، وإنّ علياً وصيي ووارثي»(١).

[الحديث الرابع]

وأخرج ابن جرير عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «يا بني عبدالمطلب إني قد جئتكم بخيري الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم» قال: فأحجم القوم عنها جميعاً. وقلت: أنا يا نبي الله أكون وزيرك. فأخذ برقبتي ثم قال: «هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا»(٢).

العربية السعودية، لسنة ١٩٨٣ م. وسيأتي الكلام مفصلاً حول أسانيد الحديث ورواته ودفع الشبهات عنه في تخريج أحاديث كتاب العقد الثمين تحت الحديث الأوّل والثاني.

(١) معجم الصحابة، للبغوي ٤ / ٣٦٣ وعنه في الرياض النضرة ٣ / ١٣٨ أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٤٢ / ٣٩١ـ٣٩٢ وابن الجوزي عن طريق البغوي في الموضوعات ١ / ٣٧٦، ح ٢٥ كلاهما مسنداً، كما سيأتي في التخريج.

(٢) تفسير الطبري المسمى بـ(جامع البيان في تفسير القرآن) ١٩ / ٧٤، ط بيروت دار

[الحديث الخامس]

وأخرج محمد بن يوسف الكنجي الشافعي في مناقبه[١]، من حديث ذكره متصلاً برسول الله صلّى الله عليه وآله، وفيه في وصف علي عليه السلام «ووعاء علمي ووصيي»[٢].

المعرفة، وأيضاً أخرجه في تاريخه المسمى بتاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري) ٢/ ٣٢٠ـ ٣٢٢، بطرقٍ مختلفة. وله مصادر كثيرة جداً، كما سيأتي في التخريج.

(١) قال الحاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٤٩٧: كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب؛ للشيخ الحافظ أبي عبدالله محمد بن يوسف بن محمد الكنجي الشافعي.

قال: أبو شامة المقدسي: «وفي ٢٩ رمضان ـ سنة ٦٥٨ ـ قُتِل بالجامع الفخر محمد بن يوسف بن محمد الكنجي، وكان من أهل العلم بالفقه والحديث لكنه كان فيه كثرة كلام، وميل إلى مذهب الرافضة، جمع لهم كتباً توافق أغراضهم.

ويذكر لنا الحافظ شمس الدين الذهبي العوامل والأسباب المؤدية لقتله فيقول «لدبره وفضوله! فكأنّ ذكر مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وجمع فضائله وأحاديثه خطيئة تبرّر وتسوّغ قتل صاحبها مهما بلغ ـ عندهم ـ من السمو والرفعة والمجد والعلم والدين والأدب.

(٢) كفاية الطالب: ١٦٨، الباب ٣٧ رقم ١.

مجمع الزوائد: ٩/ ١١١، كنز العمّال: ١/ ١٥٤. ويأتي الكلام مفصلاً عن هذا الحديث في تخريج أحاديث كتاب العقد الثمين تحت الحديث الخامس.

[الحديث السادس]

وأخرج أيضاً عن عليّ عليه السلام أنّه قال: أمرني رسول الله صلّى الله عليه وآله بقتال ثلاثة: الناكثين، والقاسطين، والمارقين(١).

[الحديث السابع]

وأخرج أيضاً عن جابر أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال لعلي بن أبي طالب: «سلام عليك يا أبا ريحانتي، أوصيك بريحانتيّ خيراً». قال: هذا حديث حسن عال من حديث جعفر بن محمد، تفرد به حماد بن عيسى، لم نكتبه إلّا من حديث محمد بن يونس السامي عالياً(٢).

[الحديث الثامن]

وأخرج الطبراني عن عمار عنه صلّى الله عليه وآله،: «ألا أرضيك

---

(١) أنظر: كفاية الطالب: ص ١٦٨، باب ٣٧، أُسد الغابة: ٤ / ٣٣، كنز العمّال: ٦ / ٨٨، وتاريخ بغداد: ١٣ / ١٨٦، مناقب أمير المؤمنين؛ لمحمد بن سليمان الكوفي: ٢ / ٣٣٨ ح ٨١٣، مجمع الزوائد ٦ / ٢٣٥، المعجم الكبير: ٤ / ١٧٢، الكامل: ٢ / ١٨٨.

(٢) كفاية الطالب: ٢١٣، باب ٥٥، ح ١. وهو في: حلية الأولياء: ٣ / ٢٠١، ذخائر العقبى: ص ١٢٤، كنز العمّال: ٦ / ٢٢٠، صحيح الترمذي: ٢ / ٣٠٦، خصائص النسائي: ص ١٢٤، سنن أبي داود: ٨ / ١٦٠.

يا عليّ؟ أنت أخي ووزيري تقضي ديني وتنجز موعدي وتبرىء ذمتي». الحديث بطوله[١].

[الحديث التاسع]

وأخرج البزار عن أنس مرفوعاً: «علي يقضي دِيني». وروي بكسر الدال[٢].

[الحديث العاشر]

وأخرج ابن مردويه والديلمي، عن سلمان الفارسي مرفوعاً: «علي بن أبي طالب ينجز عداتي ويقضي ديني»[٣].

---

(١) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير: ١٢ / ٤٢٠، رقم ١٣٥٤٩، وعنه مجمع الزوائد: ٩/ ١٢١، وكنز العمّال ٦ / ١٥٥، المعيار والموازنة، لأبي جعفر الإسكافي المعتزلي: ص ٢٠٩.

(٢) أخرجه في مسنده ٢ / ١٠٦ ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ٩ / ١١٣، والمناوي في فيض القدير ٤ / ٣٥٩، ح ٥٦٠١، والمتقي الهندي في كنزالعمال ١١ / ٦٠٤، ح ٣٢٩١٩. قال: البزار في مسنده عن أنس. قال الهيثمي: فيه ضِرار بن صرد وهو ضعيف، وسيأتي الكلام عنه مفصلاً في تخريج الأحاديث تحت الحديث التاسع.

(٣) أخرجه الخوارزمي في مناقبه: ص٧، ح٣٨، والديلمي في فردوس الأخبار؛ ٣ / ٨٨، والمتقي الهندي في كنز العمّال: ١١ / ٦١١، ح٣٢٩٥٦.

[الحديث الحادي عشر]

وأخرج الديلمي عن أنس مرفوعاً: «علي أنت تبيّن للناس ما اختلفوا فيه من بعدي»[١].

[الحديث الثاني عشر]

وأخرج أبو نعيم في الحلية، والكنجي في المناقب من حديث طويل وفيه: «وقائد الغر المحجلين وخاتم الوصيين»[٢].

[الحديث الثالث عشر]

وأخرج العلامة إبراهيم بن محمد الصنعاني في كتابه إشراق الإصباح[٣]، عن محمد بن علي الباقر عليه السلام عن آبائه عنه صلّى الله

---

(١) فردوس الأخبار، للديلمي ٢ / ٧٨، وأخرجه الحاكم النيسابوري في مستدركه ٣ / ١٢٢، وهو في كنز العمّال: ١١ / ٦١٥، ح٣٢٩٨٣، تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٣٨٧، الكشف الحثيث؛ سبط ابن العجمي: ص١٣٨. والمناقب؛ للخوارزمي: ص٣٢٩، ح٣٤٦، سبل الهدى والرشاد؛ للصالحي الشامي: ١١ / ٢٩٥، وينابيع المودة: ص٨٦، ج٢، ص١٥٩.

(٢) أخرجه أبو نُعيم في حلية الأولياء ١ / ٦٣، والكنجي الشافعي في كفاية الطالب: ٢١١، ب ٥٤، كنز العمّال: ١١ / ٦١٩، ح ٣٣٠١٠، وح ٣٣٠١١، كشف الخفاء ومزيل الالباس؛ للعجلوني: ٢ / ٢٤٢، شرح نهج البلاغة؛ للمعتزلي: ٩ / ١٦٩.

(٣) إبراهيم بن محمد بن نزار الصنعاني، من أعلام القرن الثامن الهجري، صاحب كتاب

عليه وآله من حديث طويل، وفيه: «وهو ـ يعني علياً ـ وصيي ووليي»[١].

قال المحب الطبري بعد أن ذكر حديث الوصية إلى علي عليه السلام:

والوصية محمولة على ما رواه أنس من قوله: «وصيي ووارثي يقضي ديني وينجز موعدي علي بن أبي طالب». أو على ما أخرجه ابن السراج من قوله صلّى الله عليه وآله: «يا علي، أوصيك بالعرب خيراً»[٢]. أو على ما رواه حسين بن علي عليه السلام عن أبيه عن جدّه قال: أوصى رسول الله صلّى الله عليه وآله علياً أنْ يغسله. فقال: يا رسول الله أخشى أنْ لا أطيق. قال: «إنك ستعان عليه»[٣]. انتهى.

والحامل له على هذا الحمل حديث عائشة السابق.

والواجب علينا الإيمان بأنّ علياً عليه السلام وصي رسول الله

(إشراق الإصباح في مناقب الخمسة الأشباح) هم محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين وذريتهم (عليهم الصلاة والسلام). أنظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ١١٤.

(١) يأتي البحث مفصلاً ـ تحت الحديث الثاني وما بعده ـ حول أحاديث الوصية والدراسة في متونها وأسانيدها، ولا ينكرها إلّا مكابرٌ، فراجع.

(٢) أنظر: مجمع الزوائد ١٠ / ٥٢.

(٣) كنز العمّال ٧ / ٢٤٩، رقم ١٨٧٨٠.

صلّى اللّٰه عليه وآله ولا يلزمنا التعرض للتفاصيل الموصى بها، فقد ثبت أنّه أمره بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، وعيّن له علاماتهم، وأودعه جملاً من العلوم، وأمره بأمور خاصة كما سلف.

فجعل الموصى بها فرداً منها ليس من دأب المنصفين.

وأورد بعضهم ـ على القائلين بأنّ علياً عليه السلام وصي رسول اللّٰه ـ سؤالاً، فقال: إنْ كانت الوصاية إخباره بما لم يخبر به غيره من الملاحم ونحوها، فقد شاركه في ذلك حذيفة، فإنه خصّه رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله بمعرفة المنافقين، واختصّه بعلم الفتن، وإن حملت على الوصاية بالعرب كما ذكر الطبري، فقد أوصى صلّى اللّٰه عليه وآله المهاجرين بالأنصار، وأوصى أصحابه بأصحابه.

وأنت تعلم أنّا لم نقصر الوصية بالعرب، ولم نتعرّض للتفصيل؛ بل قال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله إنّه وصيّه، فقلنا: إنّه وصيّه. فلا يرد علينا شيء من ذلك.

تنبيه:

اعلم أنّ جماعة من المبغضين للشيعة عدّوا قولهم إنّ علياً عليه السلام وصي لرسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله، من خرافاتهم، وهذا إفراط وتعنت يأباه الإنصاف، وكيف يكون الأمر كذلك، وقد قال بذلك جماعة من الصحابة، كما ثبت في الصحيحين أنّ جماعة ذكروا عند عائشة أنّ

علياً وصي، وكما في غيرهما، واشتهر الخلاف بينهم في المسألة وسارت به الركبان، ولعلّهم تلقنوا قول عائشة في أوائل الطلب وكبر في صدورهم حتّى ظنّوه مكتوباً في اللوح المحفوظ، وسدّوا آذانهم عن سماع ما عداه وجعلوه كالدليل القاطع، وهكذا، فليكن الاعتساف والتنكب عن مسالك الإنصاف، وليس هذا بغريب بين أرباب المذاهب، فإنّ كلّ طائفة ـ في الغالب ـ لا تقيم لصاحبتها وزناً، ولا تفتح لدليلها وإن كان في أعلى رتبة الصحة أُذناً، إلا من عصم الله وقليل ما هم.

وقد اكتفينا بإيراد هذا المقدار من الأدلة الدالة على المراد، وإن كان المقام محتملاً للإكثار لكثرة الآثار والأخبار، فمَنْ رام الإستيفاء فليراجع الكتب المصنفة في مناقب علي عليه السلام.

حرره المجيب غفرالله له:

محمد بن علي الشوكاني

ختم الله له ولوالديه بالحسنى

في اليوم التاسع والعشرين من شهر شعبان ١٢٠٥

ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الحق المبين

في تخريج أحاديث

العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين عليه السلام

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا تخريج أحاديث كتاب (العقد الثمين) للحافظ الشّوكاني، وقد رأينا من الضّروري تقديم أُمور تساعد الباحثين في الوصول إلى النتيجة الصحيحة:

الأمر الأول

إعلم أنّ لأهل السنّة كتباً اشتهرتْ بينهم بالصّحاح السّتّة، اهتمّوا بشأنها غاية الإهتمام وجعلوا رواياتها المدارك في مسائل الحلال والحرام وسائر الأحكام، وكتبوا عليها الشروح الكثيرة ودرّسوها ورووها بالأسانيد الغزيرة، وأثنوا عليها الثناء العظيم وعظّموها أكبر التعظيم، ونحن في هذا المقام نكتفي بكلام للشيخ أحمد وليّ الله المحدّث الدهلوي المتوفى سنة ١١٧٦ في بيان طبقات كتب الحديث، قال:

«هي باعتبار الصحّة والشهرة على أربع طبقات... فالطبقة الأولى منحصرة بالإستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ وصحيح البخاري وصحيح

مسلم... أمّا الصحيحان، فقد اتفق المحدّثون على أنّ جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنّفيهما، وأنه كلّ من يهوّن أمرهما فهو مبتدع متّبع غير سبيل المؤمنين....

الطبقة الثانية: كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين، ولكنّها تتلوها، كان مصنّفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحّر في فنون الحديث، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم، فتلقّاها من بعدهم بالقبول، واعتنى بها المحدّثون والفقهاء طبقة بعد طبقة، واشتهرت فيما بين الناس، وتعلّق بها القوم شرحاً لغريبها وفحصاً عن رجالها واستنباطاً لفقهها، وعلى تلك الأحاديث بناء عامّة العلوم، كسنن أبي داود، وجامع الترمذي ومجتبى النسائي...

والطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنفات، صُنِفتْ قبل البخاري ومسلم وفي زمانهما وبعدهما... ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار... كمسند أبي علي، ومصنف عبدالرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة....

والطبقة الرابعة: كتب قصد مصنفوها ـ بعد قرون متطاولة ـ جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين، وكانت في المجاميع والمسانيد المختفية، فنوّهوا بأمرها... وهذه الطبقة مادّة كتاب الموضوعات لابن الجوزي...»[1].

---

(١) حجة الله البالغة ١ / ١٣٣ ـ ١٣٥.

الأمر الثاني

لايخفى أنّ لكلّ علمٍ علماء إليهم المرجع فيه وعليهم المعوَّل، ولأهل السنّة في الجرح والتعديل للرجال علماء، ولكنّهم مع الأسف ـ مجروحون على لسان المتأخّرين عنهم والمحقّقين عندهم.

فهم في الوقت الذي يرجعون إلى أقوال يحيى بن سعيد القطّان في قبول الرجال وردّهم، يقولون بأنّه كان متعنّتاً في نقد الرجال، وهكذا وصفه الذهبي وأضاف: «فإذا رأيته قدوثّق شيخاً، فاعتمد عليه، أمّا إذا ليّن أحداً فتأنّ في أمره حتى ترى قول غيره فيه، فقد ليّن مثل إسرائيل، وهمام وجماعة احتجّ بهم الشيخان...»[1].

وكذا قالوا في أبي حاتم الرازي، فقد ذكر الذهبي بترجمته: «إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله، فإنه لا يوثّق إلّا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقّف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثّقه أحد فلا تبنِ على تجريح أبي حاتم فإنه متعنّت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي أو نحو ذلك»[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٩ / ١٨٣.

(٢) المصدر ١٣ / ٢٦٠.

ومن العجب، رجوعهم إلى أقوال أبي الفتح الأزدي، وقد قال الذهبي: «قلت: وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضعّف جماعةً بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثّقهم»[١] وقال الحافظ ابن حجر: «قد قدّمت غير مرة: أنّ الأزدي لا يعتبر تجريحه، لضعفه هو»[٢].

والأعجب من ذلك إكثارهم من النقل عن أبي إسحاق الجوزجاني واعتمادهم عليه في نقد الرّجال، وخاصّةً في الطعن في الرواة الشيعة وردّ أحاديثهم، وهم ينصّون على كونه ناصبيّاً؛ قال الذهبي: «قال الدارقطني: كان من الحفّاظ الثقات المصنّفين، وفيه إنحراف عن عليّ»[٣].

وقال ابن حجر: قال ابن حبّان في الثقات: كان حروري المذهب، ولم يكن بداعية، وكان صلباً في السُنّة، حافظاً للحديث، إلّا أنّه من صلابته ربّما كان يتعدّى طوره. وقال ابن عديّ: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على عليّ. وقال السلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه: لكن فيه إنحراف عن عليّ، اجتمع على بابه أصحاب

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٤٨.

(٢) مقدمة فتح الباري: ٤٣٠.

(٣) تذكرة الحفّاظ ١ / ٥٤٩.

الحديث، فأخرجت جاريةٌ له فرّوجةً لتذبحها فلم تجد مَنْ يذبحها، فقال: سبحان اللّه! فرّوجة لا يوجد مَنْ يذبحها وعليٌّ يذبح في ضحوة نيّفاً وعشرين ألف مسلم.

قلت: وكتابه في الضعفاء يوضّح مقالته، ورأيت في نسخةٍ من كتاب ابن حبّان: حَرِيزي المذهب، وهو ـ بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زاي ـ نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب، وكلام ابن عديّ يؤيّد هذا، وقد صحّف ذلك أبو سعد ابن السمعاني في الأنساب، فذكر في ترجمة الجَريري ـ بفتح الجيم ـ أنّ إبراهيم بن يعقوب هذا كان على مذهب محمّد بن جرير الطبري، ثمّ نقل كلام ابن حبّان المذكور. وكأنّه تصحّف عليه، والواقع أنّ ابن جرير يصلح أن يكونَ من تلامذة إبراهيم بن يعقوب لا بالعكس، وقد وجدت روايةَ ابن جرير عن الجوزجاني في عدّة مواضع من التفسير والتهذيب والتاريخ»[1].

الأمر الثالث

كثير من رجال الأحاديث المرويّة في كتب أهل السنة، وكثير من مشاهير مؤلّفيهم، موصوفون عندهم بالتشيع، فيقولون بترجمته:

---

(١) تهذيب التهذيب ١ / ١٥٩.

«شيعي» أو «فيه تشيّع» أو «يتشيّع» ونحو ذلك، تجد ذلك في رجال الكتب المعروفة عندهم بالصّحاح، وخاصةً في كتابي البخاري ومسلم.

فقد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفصل التّاسع من مقدمة كتابه (فتح الباري في شرح صحيح البخاري) وهو أشهر شروحه: «الفصل التاسع: في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب، مرتّباً لهم على حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً» فذكر أسمائهم وبحث عنهم من الصفحة ٣٨١ حتى قال في ص ٤٥٩: «فصل: في تمييز أسباب الطعن في المذكورين» فأورد أسماء جماعةٍ رموا بالتشيع ودافع عنهم، كإسماعيل بن أبان، وعبدالرزاق بن همام الصنعاني، وعدي بن ثابت الأنصاري، وأبي نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن فضيل بن غزوان....

فما معنى التشيع؟

قال الحافظ ابن حجر: «والتشيع محبّة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيّعه ويطلق عليه رافضي وإلّا فشيعي، فإنْ انضاف الى ذلك السبُّ أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإنْ اعتقد الرّجعة الى الدنيا فأشدّ في الغلو»[1].

---

(١) مقدمة فتح الباري: ٤٦٠.

والقائلون بتقديم أمير المؤمنين علي على أبي بكر وعمر ـ فضلاً عن عثمان ـ في الصحابة والتابعين كثيرون.

فمن الصّحابة مَن ذكرهم الحافظ ابن عبدالبر القرطبي في «الاستيعاب» حيث قال:

«وروي عن سلمان، وأبي ذر، والمقداد، وخباب، وجابر، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن الأرقم: أنّ علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أوّل من أسلم. وفضّله هؤلاء على غيره»[1].

ومن التابعين وأتباعهم ذكر ابن قتيبة جماعةً في كتابه المعارف حيث قال: «الشيعة: الحارث الأعور، وصعصعة بن صوحان، والأصبغ ابن نُباتة، وعطيّة العوفي، وطاووس، والأعمش، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو صادق، وسلمة بن كهيل، والحكم بن عتيبة، وسالم بن أبي الجعد، وإبراهيم النخعي، وحبّة بن جوين، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور بن المعتمر، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وفطر بن خليفة، والحسن بن صالح بن حي، وشريك، وأبو إسرائيل الملائي، ومحمد بن فضيل، ووكيع، وحميد الرواسي، وزيد بن الحباب، والفضل بن دكين، والمسعود الأصغر، وعبيدالله بن موسى، وجرير بن عبدالحميد،

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/ ١٠٩٠.

وعبدالله بن داود، وهشيم، وسليمان التيمي، وعوف الأعرابي، وجعفر الضبيعي، ويحيى بن سعيد القطّان، وابن لهيعة، وهشام بن عمّار، والمغيرة صاحب ابراهيم، ومعروف بن خربوذ، وعبدالرزاق، ومعمر، وعلي بن الجعد»[1].

ومن العلماء والمحدّثين في القرون اللّاحقة من الشيعة من لا يحصي عددهم إلّا الله...

وقد اضطرب القوم واختلف موقفهم تجاه هؤلاء الرواة من الصحابة والتابعين وتابعيهم... ولننقل عبارة الحافظ ابن حجر فإنه قال:

«فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث مَنْ هذا سبيله، إذا كان معروفاً بالتحرّز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة. فقيل: يُقبل مطلقاً، وقيل: يُردّ مطلقاً، والثالث التفصيل بين أنْ يكون داعيةً لبدعته أو غير داعية، فيقبل غير الداعية ويردّ حديث الداعية. وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادّعى ابن حبّان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر.

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم

---

(١) المعارف: ٣٤١.

زاده تفصيلاً فقال: إنْ اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزيّنه ويحسّنه ظاهراً فلا تقبل، وإنْ لم تشتمل فتقبل، وطرد بعضهم هذاالتفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال: إنْ اشتملت روايته على ما يردّ بدعته قبل وإلّا فلا. وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواءكان داعيةً أم لم يكن على ما لا تعلّق له ببدعته أصلاً هل تردّ مطلقاً أو تقبل مطلقاً؟

مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال: إنْ وافقه غيره فلايلتفت إليه هو إخماداً لبدعته وإطفاءً لناره، وإنْ لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلّا عنده ـ مع ما وصفنا من صدقه وتحرّزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلّق ذلك الحديث ببدعته ـ فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنّة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته والله أعلم»[1].

أقول:

فالتشيع لا يضر بالوثاقة ولا يمنع من الإعتماد، وهذا ما نصّ عليه الحافظ ابن حجر في غيرموضعٍ، ففي كلامه حول «خالد بن مخلّد القطواني الكوفي» قال:

---

(١) مقدمة فتح الباري: ٣٨٢.

«خ م ت س ق ـ خالد بن مخلّد القطواني الكوفي أبو الهيثم، من كبار شيوخ البخاري، روى عنه وروى عن واحدٍ عنه، قال العجلي: ثقة وفيه تشيّع. وقال ابن سعد: كان متشيّعاً مفرطاً. وقال صالح جزرة: ثقة إلّا أنّه يتشيّع. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

قلت: أمّا التشيّع فقد قدّمنا أنه ـ إذا كان ثبت الأخذ والأداء ـ لا يضرّه، سيّما ولم يكن داعية إلى رأيه»[1].

بل الرّفض غير مضر... قال الحافظ ابن حجر:

«خ ت ق ـ عبّاد بن يعقوب الرواجني الكوفي أبو سعيد، رافضي مشهور، إلّا أنه كان صدوقاً، وثّقه أبو حاتم، وقال الحاكم: كان ابن خزيمة إذا حدّث عنه يقول: حدّثنا الثقة في روايته المتّهم في رأيه عبّاد بن يعقوب، وقال ابن حبان: كان رافضيّاً داعية، وقال صالح بن محمد، كان يشتم عثمان رضي الله عنه.

قلت: روى عنه البخاري في كتاب التوحيد حديثاً واحداً مقروناً وهو حديث ابن مسعود: أيّ العمل أفضل؟. وله عند البخاري طريق أخرى من رواية غيره»[2].

وقال الحافظ الذهبي في «أبان بن تغلب».

---

(١) مقدمة فتح الباري: ٣٩٨.

(٢) المصدر: ٤١٠.

«أبان بن تغلب [م، عو] الكوفي شيعي جلد، لكنّه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته. وقد وثّقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، وأورده ابن عدي وقال: كان غالياً في التشيّع. وقال السعدي: زائغ مجاهر.

فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحدّ الثقة العدالة والإتقان؟

فكيف يكون عدلاً مَن هو صاحب بدعة؟

وجوابه: إن البدعة على ضربين، فبدعة صغرى كغلوّ التشيّع أو كالتشيّع بلا غلو ولا تحرّف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصّدق. فلو ردّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيّنة...»[1].

لكنّ بعض المتعصّبين منهم يقدحون في الرجل إذا كان شيعيّاً ويكرهون الرواية عنه، ويعبّرون عنه بعباراتٍ شنيعة، بل حتى وإنْ كان من الصّحابة، مع أنّ المشهور بينهم ـ بل ادعي عليه الإجماع ـ عدالة الصحابة أجمعين، وإليك نموذجاً من ذلك:

قال الحافظ ابن حجر: «ع ـ عامر بن واثلة أبو الطفيل الليثي المكي، أثبت مسلم وغيره له الصحبة ـ وقال أبو علي ابن السكن: روي عنه

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٥.

رؤيته لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم من وجوهٍ ثابتة، ولم يرو عنه من وجهٍ ثابت سماعه.

وروى البخاري في التاريخ الأوسط عنه أنه قال: أدركت ثمان سنين من حياة النبي صلّى الله عليه وسلّم. وقال ابن عدي: له صحبة، وكان الخوارج يرمونه بإتّصاله بعلي وقوله بفضله وفضل أهل بيته، وليس بحديثه بأس.

وقال ابن المديني: قلت لجرير: أكان مغيرة يكره الرواية عن أبي الطفيل؟ قال: نعم.

وقال: صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: مكي ثقة.

وكذا قال ابن سعد وزاد: كان متشيّعاً. قلت: أساء أبو محمد بن حزم فضعّف أحاديث أبي الطفيل وقال: كان صاحب راية المختار الكذّاب.

وأبو الطفيل صحابي لا شكّ فيه، ولا يؤثّر فيه قول أحدٍ ولا سيّما بالعصبيّة والهوى. ولم أر له في صحيح البخاري سوى موضعٍ واحدٍ في العلم، رواه عن علي، وعنه معروف بن خربوذ. وروى له الباقون»[1].

(١) مقدمة فتح الباري: ٤١٠.

الأمر الرابع

ولابأس بإيراد كلامٍ لأحد كبار الحفّاظ وهو الحاكم النيسابوري بشأن التابعين، وهذا نصّ عبارته:

«ذكر النوع الرابع عشر من علوم الحديث

(النوع الرابع عشر) من هذا العلم معرفة التابعين. وهذا نوع يشتمل على علوم كثيرة فانهم على طَبَقات في الترتيب؛ ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفترق بين الصحابة والتابعين ثم لم يفرق أيضاً بين التابعين وأتباع التابعين. قال الله عزّوجلّ: ﴿وَالسّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهاجِرينَ وَالْأَنْصارِ وَالَّذينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسانٍ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنّاتٍ تَجْري تَحْتَهَا الْأَنْهارُ خالِدينَ فيها أَبَدًا ذٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظيمُ﴾.

وقد ذكرهم رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم، كما حدّثناه أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك ببغداد، وأبو العباس محمد بن يعقوب الأموي بنيسابور، وأبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمرو، قالوا: حدّثنا أبو قلابة عبدالملك بن محمد الرقّاشي، حدّثنا أزهر بن سعد، حدثنا ابن عون، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبداللّه قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم: خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الّذين يلونهم. فلا أدري أذكر رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم بعد قرنه

قرنين أو ثلاثة؟

قال الحاكم:

هذا حديث مخرج في الصحيح لمسلم بن الحجاج وله علة عجيبة.

حدثناه محمد بن صالح بن هانئ حدّثنا محمّد بن نُعيم، حدّثنا عمرو بن علي، حدّثنا أزهر، حدثنا ابن عون، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبدالله قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم خير الناس قرني. قال: فحدّثتُ به يحيى بن سعيد. فقال: ليس في حديث ابن عون عن عبدالله. فقلت له: بلى فيه. قال: لا. فقلت: إنّ أزهر حدّثنا عن ابن عون، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبدالله قال: رأيتُ أزهر جاء بكتابه ليس فيه عن عبدالله قال: عمرو بن علي: فاختلفت إلى أزهر قريباً من شهرين للنظر فيه. فنظر في كتابه ثم خرج فقال: لم أجده إلّا عن عبيدة عن النبي صلّى الله عليه وسلّم.

فخير الناس قرناً بعد الصحابة مَنْ شَافَه أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وحفظ عنهم الدين والسنن، وهم قد شهدوا الوحي والتنزيل»[1].

(١) معرفة علوم الحديث: ٤١.

الأمر الخامس

لقد ألّف أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي ـ المتوفّى سنة ٥٧٩ ـ كتاباً في الأحاديث الضعيفة سمّاه بـ(العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) وكتاباً في الأحاديث الموضوعة سماه بـ(كتاب الموضوعات) وكلاهما مطبوعان منتشران.

وقد أصبح هذان الكتابان ذريعةً بيد بعض المتعصّبين الّذين يحاولون ردّ مناقب أمير المؤمنين عليه السّلام، مع أنّ كبار العلماء المحقّقين يصرّحون بأن أبا الفرج قد جازف كثيراً في إدراج الأحاديث في الكتابين المذكورين، نكتفي هنا بذكر بعض كلماتهم:

قال الذهبي: «ربّما يذكر ابن الجوزي في الموضوعات أحاديث حساناً قويّة».

وقال الحافظ ابن حجر ـ في قصّةٍ أوردها ـ: «دلّت هذه القصّة على أن ابن الجوزي حاطب ليلٍ لا ينتقد مايحدّث به»[1].

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي: «وقد أكثر جامع الموضوعات في نحو مجلّدين، أعني أبا الفرج ابن الجوزي، فذكر في

(١) لسان الميزان: ٢ / ٨٤.

كتابه كثيراً ممّا لادليل على وضعه...»[١].

فهذه طائفة من كلماتهم في ابن الجوزي وكتابه (الموضوعات). ولذا لم يعبأ الحفّاظ والمحقّقون بإدخاله حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها» في الكتاب المذكور، فمنهم مَنْ نصَّ على صحّته، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنّه حسن يحتجُّ به، كالحافظ الصّلاح العلائي، فإنه قال في كلامٍ له نقله الحافظ السيوطي: «ولم يأت أبو الفرج ولا غيره بعلّةٍ قادحة في حديث شريك، سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر»[٢] وكالحافظ الزركشي ـ فيما نقله عنه المناوي ـ: «ينتهي إلى درجة الحسن المحتجّ به، ولا يكون ضعيفاً فضلاً عن كونه موضوعاً»[٣] وكالحافظ ابن حجر، فإنه قال في فتيا له ـ نقلها الحافظ السيّوطي ـ: «هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك وقال إنّه صحيح، وخالفه أبو الفرج ابن الجوزي فذكره في الموضوعات وقال إنه كذب. والصّواب خلاف قوليهما معاً، وأنّ الحديث من قسم الحسن لا يرتقي إلى الصحة ولا ينحطّ إلى كذب»[٤].

ولمّا أدرج كتابه (العلل المتناهيّة) الحديث الصحيح: «إنّي تارك

---

(١) تدريب الراوي: ١ / ٢٣٥.

(٢) اللآلئ المصنوعة ١ / ٣٣٢.

(٣) فيض القدير ٣ / ٤٧.

(٤) اللآلئ المصنوعة ١ / ٣٣٤.

فيكم الثقلين كتاب اللّٰه وعترتي...» اعترض الحفّاظ عليه بشدّة، قال الحافظ السخاوي: «وتعجّبت من إيراد ابن الجوزي له في (العلل المتناهية) بل أعجب من ذلك قوله: إنه حديث لا يصحّ. مع ماسيأتي من طرقه إلى بعضها في صحيح مسلم»(١).

وقال الحافظ السمهودي: «ومن العجيب ذكر ابن الجوزي له في (العلل المتناهية) فإيّاك أن تغترّ به، وكأنه لم يستحضره حينئذٍ»(٢).

وقال المناوي: «قال الهيثمي: رجاله موثّقون، ورواه أبو يعلى بسندٍ لابأس به والحافظ عبدالعزيز بن الأخضر. ووهم مَنْ زعم ضعفه كابن الجوزي»(٣).

فظهر أنه لا يجوز الاغترار بإيراد ابن الجوزي حديثاً في (العلل) أو (الموضوعات)، وأنه لا يغترّ بذلك إلّا مَنْ كان على شاكلته.

نقول:

بعد الإطّلاع على هذه الأمور التي لها الإرتباط الوثيق بالموضوع، نوضّح صحّة الأحاديث المستدل بها في كتاب (العقد الثمين)، واحداً واحداً، وباللّٰه نستعين:

---

(١) إستجلاب إرتقاء الغرف: ٨٣.

(٢) جواهر العقدين: ٢٣٢.

(٣) فيض القدير ٣/ ١٤ـ ١٥.

الحديثان الأوّل والثاني

روى الشوكاني عن أحمد في المناقب، وكذا روى غير واحدٍ عنه كالحافظ أبي العباس محبّ الدين الطّبري، وقد جاء في الكتاب المذكور ما نصّه:

«حدّثنا هيثم بن خلف، قال: حدّثنا محمد بن أبي عمر الدوري قال: حدثنا شاذان، قال: حدثنا جعفر بن زياد، عن مطر، عن أنس ـ يعني ابن مالك ـ قال: قلنا لسلمان: سلْ النبي صلّى الله عليه وآله مَن وصيّه، فقال له سلمان: يا رسول الله، مَنْ وصيّك؟ قال: يا سلمان مَنْ كان وصي موسى؟ قال: يوشع بن نون. قال: فإنّ وصيي ووارثي يقضي ديني وينجز موعدي علي بن أبي طالب رضي الله عنه»[1].

أقول

هذا الحديث من زيادات (القطيعي)، وهو: «الشيخ العالم المحدّث، مسند الوقت، أبو بكر، أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي... وقال السُّلمي: سألت الدارقطني عنه: فقال: ثقةٌ زاهد قديم، سمعتُ أنّه مجابُ الدّعوة. وقال البرقاني: كان صالحاً وثبت عندي أنّه صدوق»[2].

و(هيثم بن خلف) هو:

---

(١) ذخائر العقبى: ٧٠.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٦ / ٢١٠، رقم ١٤٣.

هيثم بن خلف بن محمد بن عبدالرحمان بن مجاهد، المتوفى ٣٠٧، المتقِنُ الثّقة، أبو محمد الدوري البغدادي، وكان من أوعية العِلم، ومن أهل التحرّي والضّبط. هكذا ذكره الذهبي[١].

علماً أنّ الهيثم بن خلف هو من مشايخ أبي علي النيسابوري الذي ترجم له الذهبي قائلاً: أبو علي النّيسابوري الحافظ الإمام العلامة الثّبت، أبو علي، الحسين بن علي بن يزيد بن داود النّيسابوري. أحدّ النقاد. إلى أنْ قال: قال الحاكم: كان أبو علي باقعةً ـ أي داهيةً ـ في الحفظ، لا تُطاق مذاكرتُه، ولا يفي بمذاكرته أحد من حفّاظنا.

وقال: قال الحافظ أبو بكر بن أبي دارم، ما رأيتُ ابن عُقدة لا يتواضع لأحدٍ من الحفاظ كما يتواضع لأبي علي النيسابوري.

وقال: قال أبو عبدالرحمان السُّلمي: سألت الدّارقطني عن أبي علي النّيسابوري، فقال: إمامٌ مهذَّب.

وقال الخليلي: قال ابنُ المقرىء الأصبهاني، إنّي لأدعو له في أدبار الصّلوات، كنتُ أتّبعه في شيوخ مصر والشام. وقال: قال عبدالرحمان ابن مندة: سمعتُ أبي يقول: ما رأيتُ في اختلاف الحديث والإتقان أحفظ من أبي علي النيسابوري[٢].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٦١، رقم ١٦٨.

(٢) المصدر ١٦ / ٥١، رقم ٣٨.

و(الدوري) هو أبو بكر محمد بن حفص الدوري، سمع الأسود بن عامر شاذان، وأحمد بن إسحاق الحضرمي ومحمد بن مصعب القرقساني، وأبا نعيم الفضل بن دكين، وحجاج بن محمد، والحكم بن موسى، وأبا عبيدة القاسم بن سلام. وروى عنه عبدالله بن إسحاق المدائني، وحاجب بن أوكين الفرغاني، ومحمد بن مخلد الدوري، وسماه حاجب بن أركين أحمد، ومات سنة ٢٥٩[١].

و(شاذان) هو الأسود بن عامر شاذان، أبو عبدالرحمان الشامي نزيل بغداد، ذكره المزي وابن حجر العسقلاني وأوردا توثيقات الأكابر له[٢]، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: ثقةٌ من التاسعة، مات في أوّل سنة ٢٠٨، ووضع علامة الصحاح الستة[٣].

و(جعفر بن زياد) لم يتكلّم فيه إلّا من جهة التشيّع، والتشيّع غير مضرّ كما نصَّ عليه الحافظ ابن حجر، وقد تقدَّم كلامه، ولذا قال بترجمة هذا الرّجل: «صدوقٌ يتشيّع»[٤].

و(مطر) هو مطر بن أبي ميمون الإسكاف المحاربي، هكذا ترجمه

---

(١) الأنساب للحافظ السمعاني ٢ / ٥٦٥، رقم ٤٠٢٩.

(٢) تهذيب الكمال ٣ / ٢٢٦ رقم ٥٠٣، تهذيب التهذيب ١ / ٢٩٧.

(٣) تقريب التهذيب ١ / ٧٦.

(٤) المصدر ١ / ١٣٠.

الحافظ ابن عدي، وروى الحديث بإسناده عن عبيدالله بن موسى عن مطر عن أنس، ثم قال عن مطر: «هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصّدق»[١].

فإنْ صحّ هذا الكلام، فغايته أن يكون الحديث ضعيفاً لا موضوعاً، لكنّ ابن الجوزي قد أدرجه في الموضوعات ـ وتبعه ابن تيمية وأضاف أنّه موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث[٢] وهذا تعصّب بيّن.

قال ابن الجوزي بعد أنْ أورده: «ففيه: مطر بن ميمون. قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو الفتح الأزدي: متروك الحديث. وفيه جعفر، وقد تكلّموا فيه»[٣].

وكلامه مردود. أمّا «جعفر بن زياد» فقد عرفته. وأمّا «مطر» فكلام الأزدي فيه غير مسموع لضعفه هو كما تقدّم، وكذا كلام البخاري فإنه تعصّب كما سيتّضح.

وقد روى الحافظ ابن عساكر هذا الحديث بإسناده فقال: «قرأت على أبي محمد بن حمزة عن أبي بكر الخطيب، أنا الحسن بن أبي بكر، أنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبدالله القطّان، حدثنا الحسن بن

---

(١) الكامل في الضعفاء ٨ / ١٣٦.

(٢) منهاج السنّة ٥ / ٢٣.

(٣) الموضوعات ١ / ٣٧٥.

العبّاس الرازي، حدثنا القاسم بن خليفة أبو محمد، حدثنا أبو يحيى التيمي إسماعيل بن إبراهيم عن مطير أبي خالد، عن أنس بن مالك قال:

كنا إذا أردنا أن نسأل رسول الله صلّى الله عليه وآله أمرنا علي بن أبي طالب، أو سلمان الفارسي، أو ثابت بن معاذ الأنصاري؛ لأنهم كانوا أجرأ أصحابه على سؤاله، فلما نزلت: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾[1] وعلمنا أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله نُعيت إليه نفسه، قلنا لسلمان: سَلْ رسول الله صلّى الله عليه وآله من نسند إليه أمورنا، ويكون مفزعنا، ومن أحبّ الناس إليه؟ فلقيه، فسأله فأعرض عنه، ثم سأله فأعرض عنه، فخشي سلمان أن يكون رسول الله صلّى الله عليه وآله قد مقته ووجد عليه، فلما كان بعد لقيه، قال: «يا سلمان، يا أبا عبدالله، ألا أحدّثك عمّا كنت سألتني؟ فقال: يا رسول الله، إنّي خشيت أن تكون قد مقتّني ووجدتَ عليّ، قال: كلّا يا سلمان، إنّ أخي ووزيري وخليفتي في أهل بيتي، وخير من تركتُ بعدي، يقضي ديني، وينجز موعدي علي بن أبي طالب».

قال الخطيب: مطير هذا مجهول.

أخبرنا أبو القاسم بن السَّمرقندي، نا أبو القاسم بن مسعدة، نا

(١) سورة النصر: الآية ١.

حمزة بن يوسف، نا أبو أحمد بن عدي، نا ابن أبي سفيان، نا علي بن سهل، نا عبيدالله بن موسى، نا مطر الإسكاف، عن أنس قال:

قال النبي صلّى الله عليه وآله علي أخي، وصاحبي، وابن عمي، وخيرٌ من أترك بعدي، يقضي دَيني، ينجز موعدي.

قال: قلت له: أين لقيت أنساً؟ قال: بالخريبة.

أخبرنا أبو القاسم الشّحّامي وأبو المظفّر القشيري، قالا: أنا أبو سعد الأديب، أنا أبو سعيد الكرابيسي، أنا أبو لبيد السامي، نا سويد بن سعيد، نا عمرو بن ثابت، عن مطير، عن أنس قال:

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: إنّ خليلي ووزيري وخيرٌ من أخلف بعدي يقضي دَيني وينجز موعودي علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

أخبرنا أبو عبدالله محمّد بن الفضل وأبو محمّد هبة الله بن سهل، وأبو القاسم زاهر بن طاهر قالوا: أنا أبو سعد الجنْزرودي، أنا عبدالله بن محمّد بن عبدالوهاب الرازي، نا يوسف بن عاصم الرازي، نا سويد بن سعيد، نا عمرو بن ثابت، عن مطر، عن أنس قال:

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: إنّ خليلي ووزيري وخليفتي في أهلي وخير مَنْ أترك بعدي وينجز موعدي ويقضي دَيني

علي بن أبي طالب[١].

فهذه عدّة من أسانيد الحديث، وقد عرفت أنّه من الأحاديث التي اتّفق المخالف والموافق على روايتها في فضل أمير المؤمنين وكماله، ممّا لم ينقل مثله ولا الأقلُّ منه في حقّ غيره من الصحابة.

ولمّا تصحّف اسم الراوي من «مطر» إلى «مطير» قالوا: مجهول.

ولكنّه لمّا رواه عن «مطر» كما هو الصحيح، لم يتكلّم فيه ابن عساكر، ولا يخفى عدم وجود «جعفر بن زياد» في السند.

وقد أخرجه الحافظ الطبراني بإسنادٍ آخر فقال: «حدّثنا محمد بن عبدالله الحضرمي، حدثنا إبراهيم بن الحسن الثعلبي، حدثنا يحيى بن يعلى، عن ناصح بن عبدالله، عن سماك بن حرب، عن أبي سعيد الخدري، عن سلمان قال:

قلت: يا رسول الله، لكلّ نبيّ وصي، فمَنْ وصيّك؟ فسكت عنّي. فلمّا كان بعد رآني فقال: يا سلمان! فأسرعت إليه قلت: لبيّك. قال: تعلم مَنْ وصيّ موسى؟ قلت: نعم، يوشع بن نون، قال: لِمَ؟ قلت: لأنه كان أعلمهم. قال: فإنّ وصيي وموضع سرّي وخير مَنْ أترك بعدي، ينجز عدتي ويقضي ديني: علي بن ابي طالب»[٢].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢ / ٥٦ ـ ٥٧.

(٢) المعجم الكبير ٦ / ٢٢١، رقم ٦٠٦٣.

وهذا السند ليس فيه «جعفر» ولا «مطر»، وظاهر الحافظ الطبراني قبوله سنداً ـ كما اعترف ابن كثير وسيأتي كلامه ـ فاضطرّ إلى أن يذكر تأويلاً لمعناه، فقال بعده ما نصّه: «قوله: وصيي. يعني: أوصاه في أهله لا بالخلافة. وقوله: خير من أترك بعدي، يعني: من أهل بيته».

لكنّه تمحّل واضحٌ، وتكلّف بيّن، بل المراد هو الخلافة من بعده، وهذا المعنى هو محلّ الحاجة للصّحابة إذ طلبوا من سلمان أن يسأل عنه النبي صلّى اللّه عليه وآله، وإلى ما ذكرنا أشار ابن كثير إذ قال: «وفي تأويل الطبراني يبدو صّحة الحديث ـ وإن كان غير صحيح ـ نظر واللّه أعلم»[١].

إلا أنّ ابن كثير لم يذكر وجه الضّعف، حتّى رجعنا إلى الحافظ الهيثمي فوجدناه يقول: «وفي إسناده ناصح بن عبداللّه، وهو متروك»[٢].

لكنّه قول مردود:

أوّلاً: الرجل ممّن أخرج عنه الترمذي وابن ماجة[٣].

وثانياً: هو من مشايخ جمعٍ من أئمّة القوم كأبي حنيفة وهو من أقرانه[٤].

---

(١) جامع المسانيد والسنن ٥ / ٣٨٣، برقم ٣٦٣٣.

(٢) مجمع الزوائد ٩ / ١١٣ ـ ١١٤.

(٣) تهذيب الكمال ٢٩ / ٢٦١.

(٤) المصدر.

وثالثاً: قد وثّقه أو مدحه غير واحدٍ من الأكابر:

«قال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً غلب عليه الصّلاح، فكان يأتي بالشيء على التوهّم، فلمّا فحش ذلك منه استحقّ الترك.

وقال أحمد بن حازم بن أبي غرزة، سمعت عبيدالله بن موسى، وأبا نعيم يقولان جميعاً عن الحسن بن صالح قال: ناصح بن عبدالله المحلّمي نعم الرجل»[١].

ورابعاً: قال ابن عدي ـ بعد أن أورد أحاديث له ـ «وهو في جملة متشيّعي أهل الكوفة، وهو ممّن يُكتب حديثه»[٢].

وخامساً: إنّ السّبب في تضعيف من ضعّفه هو نقله لأحاديث الفضائل والمناقب بكثرة، وإليه أشار أبو حاتم[٣] وابن عدي، بل بهذا السبّب قيل: «وكان يذهب إلى الرّفض»[٤]، وإليك عبارة الذهبي: «قلت: كان من العابدين. ذكره الحسن بن صالح فقال: رجل صالح، نعم الرّجل» ثم روى ما يلي:

«إسماعيل بن أبان، حدثنا ناصح أبو عبدالله عن سماك عن جابر

---

(١) تهذيب الكمال ٢٩ / ٢٦١.

(٢) الكامل وعنه المزي في تهذيب الكمال ٢٩ / ٢٦١.

(٣) الجرح والتعديل ٨ /، برقم ٢٣٠٣.

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي ٤ / ٣١١.

قالوا: يا رسول اللّٰه، مَنْ يحمل رايتك يوم القيامة؟ قال: من عسى أن يحملها إلّا مَنْ حملها في الدنيا. يعني علياً.

يحيى بن يعلى المحاربي، عن ناصح بن عبداللّٰه، عن سماك بن حرب، عن أبي سعيد الخدري عن سلمان قال قلت: يا رسول اللّٰه... هذا خبر منكر»[١].

فظهر، أنّ السبب الأصلي للقدح في الرجل نقل مثل هذه الروايات، فإنّ القوم لا يطيقون سماعها ولا يتحمّلون الرّاوي لها!.

وتلخّص:

إنّ القول بوضع هذا الحديث باطلٌ، والقائل به هو ابن الجوزي المعروف بالتسرّع كما تقدّم، ولذا تعقّبه الحافظ السيوطي[٢].

وأمّا دعوى اتّفاق العلماء على وضعه، فكسائر دعاوى ابن تيميّة الباطلة الصادرة عن التعصّب والعناد.

بل الحديث معتبرٌ، وله أسانيد عدّة في كتب الحفّاظ، والإستدلال به صحيح على القواعد العلميّة المتّبعة.

---

(١) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٤٠.

(٢) اللآلئ المصنوعة ١ / ٣٥٨ـ٣٥٩.

الحديث الثالث

أخرجه الحافظ أبو القاسم البغوي:

«حدثنا محمد بن حميد، نا علي بن مجاهد، نا محمد بن إسحاق، عن شريك بن عبدالله، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة عن أبيه، قال قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: لكلّ نبي وصي ووارث وإنّ عليّاً وصيي ووارثي»(١).

وعنه الحافظ ابن عساكر قال:

«أخبرنا أبو القاسم البغوي...»(٢).

والحافظ ابن الجوزي، قال:

«أنبأنا علي بن عبيدالله الزاغوني قال: أنبأنا أحمد بن محمد السمسار قال: حدّثنا عيسى بن علي الوزير قال: حدّثنا البغوي، قال: حدّثنا محمد بن حميد الرازي قال: حدّثنا عليّ بن مجاهد قال: حدّثنا محمد بن إسحاق عن شريك بن عبدالله، عن أبي ربيعة الإيادي عن ابن بُريدة عن أبيه قال: قال النبي صلّى الله عليه وآله: «لكلّ نبيّ وصيّ،

---

(١) معجم الصحابة ٤ / ٣٦٣.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٤٢ / ٣٠.

وإنّ عليّاً وصيّ ووارثي»[١].

وأخرجه الحافظ ابن عساكر عن طريقٍ آخر، قال: «أخبرنا أبو علي الفراوي وأبو محمد السيّدي، وأبو القاسم الشحامي، قالوا: أنا أبو سعد الجنزرودي، أنا عبدالوهّاب بن محمّد بن عبدالوهّاب الرازي، نا يوسف بن عاصم الرازي، نا محمّد بن حميد، نا علي بن مجاهد، عن محمّد بن إسحاق، عن شريك بن عبدالله النخعي، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه أنّ النبي صلّى الله عليه وآله قال: إنّ لكلّ نبيّ وصيّاً ووارثاً، وإنّ عليّاً وصيّي ووارثي».

وأخرجه الحافظ ابن عدي؛ إذ قال بترجمة شريك بن عبدالله النخعي: «قد روى عنه من الأجلّاء: محمّد بن إسحاق صاحب المغازي و... فأمّا حديث محمّد بن إسحاق، فحدّثنا محمّد بن منير، ثنا علي بن سهل، ثنا محمّد بن حميد، ثنا سلمة، حدّثني محمد بن إسحاق، عن شريك بن عبدالله، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: لكلّ نبيّ وصيّ ووارث، وإنّ عليّاً وصيّي ووارثي»[٢].

أقول: وقد تُكلّم في هذا الحديث؛ لأنّ فيه: (محمد بن حُميد

---

(١) الموضوعات ١ / ٣٧٦.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ٢١.

الرازي)، فمن هو هذا الرجل؟

قال المزّي: «روى عنه: أبو داود والترمذي وابن ماجة».

ثمّ ذكر في الرواة عنه: أحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيى الذهلي، ويحيى بن معين، وعبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، ومحمد بن جرير الطبري، وعبدالله بن أحمد بن حنبل...

ثمّ ذكر كلمات المدح والذمّ[١].

وقال الخطيب البغدادي: «قدم بغداد وحدّث بها عن... روى عنه: أحمد بن حنبل، وابنه عبدالله بن أحمد، والحسن بن علي بن شبيب المعمري، وأحمد بن علي الأبار، وعبدالله بن محمد البغوي، ومحمد ابن محمد الباغندي، وغيرهم...» ثمّ ذكر كلمات المدح والذمّ له[٢].

وقال ابن عدي: «محمد بن حميد: أبو عبدالله الرازي، حدّثني محمّد بن ثابت، سمعت بكر بن مقبل يقول: سمعت أبا زرعة الرازي يقول: ثلاثة ليس لهم عندنا محاباة، فذكر فيهم محمّد بن حميد.

سمعت محمد بن إبراهيم المنقري يقول: سمعت فضلك الصائغ يقول: قال أبو زرعة الرازي: سمعت أبا عبدالله محمد بن حميد وكان

---

(١) تهذيب الكمال ٢٥ / ٩٩.

(٢) تاريخ بغداد ٢ / ٢٥٩.

عندي ثقة. ذكره في قصّة.

حدّثنا الجنيدي، ثنا البخاري، قال: محمد بن حميد الرازي، عن يعقوب القمّي وجرير، فيه نظر.

سمعت ابن حمّاد يقول: قال السعدي: محمد بن حميد الرازي كان رديء المذهب، غير ثقة.

ثنا القاسم بن زكريا، ثنا محمد بن حميد، حدّثنا علي بن مجاهد وحكام وهارون، عن عنبسة، عن أبي هاشم الواسطي، عن ميمون بن سياه، عن أنس، عن النبي صلّى الله عليه وآله في قوله: ﴿سِدْرَةِ الْمُنْتَهىٰ﴾[١]، قال شجرة نبق.

حدّثنا أحمد بن محمد بن عبدالعزيز بن الجعد، ثنا محمد بن حميد، ثنا جرير، عن سليمان بن أرقم، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر: أنّه سمع النبيّ صلّى الله عليه وآله يقرأ: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتابِ﴾[٢]، وسمعته يقول: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾[٣].

ثنا إسماعيل بن حمّاد أبو النضر، ثنا محمّد بن حميد، حدّثنا هارون بن المغيرة، عن عنبسة بن سعيد، عن سالم الأفطس، عن

---

(١) سورة النجم: الآية ١٤.

(٢) سورة الرعد: الآية ٤٣.

(٣) سورة العنكبوت: الآية ٤٩.

الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: إنّ النبي صلّى الله عليه وآله قال: قوموا فصلّوا على أخيكم النجاشي، فصفّوا خلفه كما يصفّون على الجنازة، وكبّر عليه أربعاً.

قال الشيخ: وتكثرتْ أحاديث ابن حُميد التي أُنكرت عليه إن ذكرناها، على أنّ أحمد بن حنبل قد أثنى عليه خيراً، لصلابته في السنّة»[1].

وإنّما ذكرنا كلام ابن عدي بتمامه، لأُمور:

الأوّل: إنّه قد أورد حديث الوصيّة بترجمة شريك، ولم يورده بترجمة محمد بن حميد، مع أنّه قد أورد أحاديث أُخر.

والثاني: إنّه قد استشهد بحديث الوصيّة لرواية محمد بن إسحاق عن شريك، ولم يذكر حديثاً آخر ـ بخلاف غير ابن إسحاق من الرواة عن شريك، فذكر أكثر من حديث ـ وذلك ظاهر في أنّ لا رواية له عنه غيرها، فلو كان حديث الوصيّة موضوعاً لما استشهد به على كون شريك من مشايخ ابن إسحاق.

والثالث: إنّ ابن عدي لم يقدح في محمّد بن حميد، بل إنّ كلمته في آخر كلامه بترجمته ظاهرةٌ في المدح، غير أنّ في أحاديثه ما أُنكر عليه.

---

(١) الكامل في الضعفاء ٧ / ٥٢٩ ـ ٥٣٠.

وبعد...

فإنّ الرجل قد تضاربت آراء العلماء فيه؛ ففي تهذيب الكمال: «قال أبو قريش محمد بن جمعة بن خلف الحافظ: قلت لمحمّد بن يحيى الذهلي: ما تقول في محمد بن حميد؟

قال: ألا تراني؟! هو ذا أُحدّث عنه.

قال: وكنت في مجلس أبي بكر الصاغاني محمد بن إسحاق، فقال: حدّثنا محمد بن حميد.

فقلت: تحدّث عن ابن حميد؟!

فقال: وما لي لا أُحدّث عنه، وقد حدّث عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين؟!».

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال البخاري: حديثه فيه نظر.

قال الجوزجاني: رديء المذهب، غير ثقة.

ولدى التحقيق يظهر: إنّ الموثّقين له أكثر وأكبر ممّن تكلّم فيه، لا سيّما وأنّ المنقول عن البخاري: «حديثه فيه نظر»، فليس النظر فيه نفسه، كما أنّ مفاد كلام الجوزجاني هو الطعن في مذهبه، لكنّ المنقول عن أحمد أنّه قد أثنى عليه خيراً «لصلابته في السُنّة»؛ فكيف الجمع بين هذا وكونه رديء المذهب؟!

بل لقد وقع التضارب بين رأي أحمد، ورأي البخاري في حديثه؛ ففي الكامل عن البخاري: «محمد بن حميد الرازي، عن يعقوب القمّي وجرير، فيه نظر»، لكن في تاريخ بغداد عن أحمد: «أمّا حديثه عن ابن المبارك وجرير، فهو صحيح».

وفي الكامل: «على أنّ أحمد بن حنبل قد أثنى عليه خيراً لصلابته في السُنّة»، لكن في الميزان: «قال أبو علي النيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو أخذت الإسناد عن ابن حميد؛ فإنّ أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه؟ قال: إنّه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً».

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

بل لقد نسبت الآراء المتضاربة إلى الواحد منهم؛ ففي الكامل: «عن فضلك الصائغ، عن أبي زرعة، أنّه وثّق محمد بن حميد»، لكن في الميزان: «كذّبه أبو زرعة»!!

وتلّخص:

١ ـ إنّ محمد بن حميد الرازي من رجال ثلاثة من الصحاح الستّة....

٢ ـ إنّه من مشايخ عدّةٍ كبيرةٍ من الأئمة الأعلام الّذين لا تجوز نسبة الرواية عن الكذّابين إليهم، وإلّا لتوّجه الطعن عليهم.

٣ ـ إنه قد وثقه غير واحدٍ من الأئمة المرجوع إليهم عندهم في

الجرح والتعديل.

٤ ـ إنّ كلمات القوم في الأكثر ترجع إنكار بعض أحاديث الرجل.

٥ ـ نعم، قد طعن فيه الجوزجاني، لكنّه من مشاهير النّواصب[١]، وطعن فيه أيضاً ابن خراش، الّذي كذّب حديث «انّا معاشر الأنبياء...» وخرّج مثالب أبي بكر وعمر[٢].

٦ ـ إنّ الرجل بريء من تلك الأحاديث التي أنكروها عليه؛ ولذا قال المزّي في تهذيب الكمال: «قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين عن محمّد بن حميد الرازي؟

فقال: ثقة ليس به بأس، رازي كيّس.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد الرازي، سمعت يحيى بن معين يقول: ابن حميد ثقة، وهذه الأحاديث التي يحدّث بها ليس هو من قبله، إنّما هو من قبل الشيوخ الّذين يحدّث عنهم».

وحديث الوصيّة ليس منها؛ لأنّه قد ذكر ـ في الكامل وتبعه في الميزان ـ بترجمة «شريك القاضي» وهو من شيوخه الثقات، وهنا تحيّر الذهبي، فكذّب بالحديث زوراً وبهتاناً: «ولا يحتمله شريك».

---

(١) تذكرة الحفّاظ ٢ / ٤٥٩، تهذيب التهذيب ١ / ١٥٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٠٩.

قلت:

ولماذا لا يحتمله شريك، وقد رويتم عنه بالأسانيد أنّه روى عن أبي إسحاق، عن أبي وائل، عن حذيفة، عن النبي صلّى اللّه عليه وآله، قال: «عليّ خير البشر، فمن أبي فقد كفر»؟!

قال ابن عدي: «وقول شريك رواه رجل من أهل الكوفة يقال له: الحرّ بن سعيد، وقد رواه عن الحرّ غير واحد. وروى عنه أحمد بن يحيى الصوفي وقال: ثنا الحرّ بن سعيد النخعي ـ وكان من خيار الناس ـ»[1].

فظهر: أنّه ليس الراوي عنه بعض الكذّابين، كما زعم الذهبي ذلك زوراً وبهتاناً[2].

هذا، وقد عرفت أنّ لهذا الحديث طرقاً عديدة، ومنها طريق الحاكم ـ وليس فيه محمد بن حميد ـ وقد أخرجه ابن الجوزي؛ إذ قال:

«أنبأنا زاهر بن طاهر، قال: أنبأنا أبو بكر البيهقي، قال: أنبأنا الحاكم أبو عبداللّه النيسابوري، قال: أنبأنا محمود بن محمد أبو محمد المطوعي، قال: حدّثنا أبو حفص محمد بن أحمد بن رازبه، قال: حدّثنا أبو عبدالرحمن أحمد بن عبداللّه الفرياني، قال: حدّثنا سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن شريك بن عبداللّه، عن أبي ربيعة الإيادي،

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ١٤ ـ ١٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ٢٧١ ـ ٢٧٢.

عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «إنّ لكلّ نبي وصيّاً ووارثاً، وإنّ وصيّي ووارثي عليّ بن أبي طالب».

قال ابن الجوزي: «الفرياني؛ قال ابن حبّان: كان يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم..

وفيه: سلمة؛ قال ابن المديني: رمينا حديث سلمة بن الفضل»[١].

أمّا صاحب تنزيه الشريعة فلم يقل إلّا: «حديث: لكلّ نبيّ وصيّ وإنّ عليّاً وصيّي ووارثي (حا) من طريق أحمد بن عبدالله الفرياني»[٢].

الحديث الرابع

هذا حديث الدار في يوم الإنذار، حين أنزل الله عزّوجلّ ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، فدعاهم إلى دار عمّه، وهم يومئذ أربعون رجلاً، يزيدون رجلاً أو ينقصونه، وفيهم أعمامه أبو طالب، وحمزة، والعبّاس وأبو لهب، والحديث في ذلك من صحاح السُنن المأثورة، وفي آخره قال رسول الله صلّى الله عليه وآله:

يا بني عبدالمطلب؛ إنّي ـ والله ـ ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ممّا جئتكم به، جئتكم بخيرالدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أنْ

---

(١) كتاب الموضوعات ١ / ٣٧٦.

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة ١ / ٣٥٦. و«الغرياناني» غلط مطبعي.

أدعوكم إليه، فأيّكم يؤازرني على أمري هذا؟!!

فقال عليّ وكان أحدثهم سناً: أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه.

فأخذ رسول الله برقبة علي، وقال: إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا. فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لأبنك وتطيع. انتهى.

أخرجه بهذه الألفاظ كثير من حفظة الآثار النبوية، كابن إسحاق، وابن جرير، وابن حاتم، وابن مردويه، وأبي نعيم، والبيهقي في سننه وفي دلائله، والثعلبي والطبري في تفسير سورة الشعراء من تفسيرهما الكبيرين.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وأخرجه الطبري أيضاً في الجزء الثاني من كتابه «تاريخ الأمم والملوك»[١].

وأرسله ابن الأثير إرسال المسلّمات في الجزء الثاني من كامله[٢]، عند ذكره أمرالله نبيّه بإظهار دعوته.

وأبو الفداء في الجزء الأوّل من تاريخه[٣]، عند أوّل مَنْ أسلم من الناس.

---

(١) تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري): ٣٢٠ـ٣٢٢، بطرق مختلفة.

(٢) الكامل في التاريخ ٢ / ٦٠.

(٣) المختصر في أحوال البشر ١ / ١١٦.

ونقله الإمام أبو جعفر الإسكافي المعتزلي في كتابه: نقض العثمانية، مصرّحاً بصحّته[١].

وأورده الحلبي في باب استخفائه صلّى اللّه عليه وآله وأصحابه في دار الأرقم[٢]، من سيرته المعروفة.

وأخرجه بهذا المعنى مع تقارب الألفاظ غير واحد من أثبات السُنّة وجهابذة الحديث، كالطحاوي، والضياء المقدسي في المختارة، وسعيد بن منصور في السُنن.

وحسبك ما أخرجه أحمد بن حنبل من حديث عليّ في ص ١٧٨ وفي ص ٢٥٧ من الجزء الأوّل من مسنده، فراجع.

وأخرج في أوّل ص ٥٤٤ من الجزء الأوّل من مسنده أيضاً حديثاً جليلاً عن ابن عباس يتضمّن هذا النصّ في عشر خصائص ممّا امتاز به عليّ على مَنْ سواه.

---

(١) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، ١٣ / ٢١١، مكتبة السيد المرعشي قم، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، كنز العمّال: ١٣ / ١١٤، ٣٦٣٧١، تفسير الطبري: ١٩ / ١٤٩، ط دار الفكر، تفسير ابن كثير: ٣ / ٣٦٤، ط، دار المعرفة، الدر المنثور: ٥ / ٩٧، ط، دار المعرفة.تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٤٩، ط دار الفكر، تاريخ الطبري: ٢ / ٦٣، ط، مؤسسة الأعلمي.

(٢) أنظر: الصفحة الرابعة من ذلك الباب، أو ص ٢٨٣ من الجزء الأوّل من السيرة الحلبية.

وذلك الحديث أخرجه النسائي أيضاً عن ابن عبّاس في ص ٥٢ من خصائصه العَلَوية، والحاكم في ص ١٣٢ من الجزء الثالث من المستدرك، وأخرجه الذهبي في تلخيصه للمستدرك معترفاً بصحّته.

ودونك الجزء السادس من كتاب كنز العمّال، فإنّ فيه التفصيل[١].

وعليك بكتاب منتخب الكنز وهو مطبوع في هامش مسند الإمام أحمد، فراجع منه ما هو في هامش ص ٤١ إلى ص ٤٣ من الجزء الخامس تجد التفصيل؛ وحسبنا هذا ونعم الدليل[٢].

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(١) راجع منه: الحديث ٣٦٣٧١ في ص ١١٤ تجده منقولاً عن ابن جرير. والحديث ٣٦٤٠٨ في ص ١٢٨ تجده منقولاً عن أحمد في مسنده، والضياء المقدسي في المختارة، والطحاوي، وابن جرير وصحّحه. والحديث ٣٦٤١٩ في ص ١٣١ تجده منقولاً عن ابن إسحاق، وابن جرير، وابن حاتم، وابن مردويه، وأبي نعيم، والبيهقي في شعب الإيمان وفي الدلائل... والحديث ٣٦٤٦٥ ص ١٤٩ تجده منقولاً عن ابن مردويه.. والحديث ٣٦٥٢٠ في ص ١٧٤ تجده منقولاً عن أحمد في مسنده، وابن جرير، والضياء في المختاره.

ومن تتّبع كنز العمّال وجد هذا الحديث في أماكن أُخر شتّى، وإذا راجعت ص ٢٥٥ من المجلّد الثالث من شرح النهج للإمام المعتزلي الحديدي، أو أواخر شرح الخطبة القاصعة منه، تجد هذا الحديث بطوله.

(٢) المراجعات: ١١٠ ـ ١١٢.

تصحيح هذا النصّ:

لولا اعتبار صحّته من طريق أهل السُنّة ما أوردناه هنا.

على أنّ ابن جرير والإمام أبا جعفر الإسكافي، أرسلا صحّته إرسال المسلّمات[١].

وقد صحّحه غير واحد من أعلام المحقّقين.

وحسبك في تصحيحه ثبوته من طريق الثقات الأثبات، الّذين احتجّ بهم أصحاب الصحاح بكلّ ارتياح.

ودونك ص ١٧٨ من الجزء الأوّل من مسند أحمد، تجده يخرج هذا الحديث عن أسود بن عامر[٢]، عن شريك[٣]، عن

---

(١) راجع: الحديث ٣٦٤٠٨ من أحاديث الكنز في ص ١٢٨ من جزئه الثالث عشر تجد هناك تصحيح ابن جرير لهذا الحديث وإذا راجعت من منتخب الكنز ما هو في أوائل هامش ص ٤٣ من الجزء ٥ من مسند أحمد تجد تصحيح ابن جرير لهذا الحديث أيضاً. أمّا أبو جعفر الإسكافي فقد حكم بصحّته جزماً في كتابه نقض العثمانية، فراجع ماهو موجود في ص ٢٤٤ من المجلّد ١٣ من شرح نهج البلاغة للحديدي، طبع مصر.

(٢) احتجّ البخاري ومسلم في صحيحيهما، وقد سمع شعبة عندهما، وسمع عبدالعزيز بن أبي سلمة عند البخاري، وسمع عند مسلم زهير بن معاوية، وحمّاد بن سلمة، روى عنه في صحيح البخاري محمد بن حاتم بن بزيع، وروى عنه في صحيح مسلم هارون بن عبدالله، والناقد، وابن أبي شيبة، وزهير.

(٣) احتجّ به مسلم في صحيحه.

الأعمش[١]، عن المنهال[٢]، عن عباد بن عبدالله الأسدي[٣]، عن عليّ مرفوعاً.

وكلّ واحد من سلسلة هذا السند حجّة عند الخصم، وكلّهم من رجال الصحاح بلا كلام، وقد ذكرهم القيسراني في كتابه الجمع بين رجال الصحيحين؛ فلا مندوحة عن القول بصحّة الحديث.

أقول:

يقع الكلام في هذا المقام في جهات:

الجهة الأُولى: في متن الحديث ورواته.

لقد روى الشيخ علي المتّقي الهندي هذا الحديث في كتابه الكبير (كنز العمّال) بعدّة ألفاظٍ، عن جمعٍ كثيرٍ من أئمّة الحديث، ونحن نورد هنا محلّ الحاجة، ومَنْ أراد النصوص الكاملة فليرجع إليه:

(٣٦٤٠٨) ـ«... عن عليّ، قال: لمّا نزلت هذه الآية ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ

---

(١) احتجّ به البخاري ومسلم في صحيحيهما.

(٢) احتجّ به البخاري.

(٣) هو عباد بن عبدالله بن الزبير بن العوّام القرشي الأسدي، احتجّ به البخاري ومسلم في صحيحيهما، سمع أسماء وعائشة بنتي أبي بكر، وروى عنه في الصحيحين ابن أبي مليكة، ومحمد بن جعفر بن الزبير، وهشام بن عروة.

﴿الْأَقْرَبِينَ﴾ جمع النبيّ صلّى اللّه عليه وآله من أهل بيته، فاجتمع ثلاثون، فأكلوا وشربوا، فقال لهم: مَنْ يضمن عنّي ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنّة ويكون خليفتي في أهلي؟ وقال رجل: يا رسول اللّه؟ أنت كنت بحراً، مَنْ يقوم بهذا؟! ثمّ قال الآخر. فعرض هذا على أهل بيته واحداً واحداً.

فقال عليّ: أنا.

حم، وابن جرير وصحّحه، والطحاوي، والضياء»[1].

(٣٦٤٤١٩) ـ«... عن عليّ، قال: لمّا نزلت هذه الآية على رسول اللّه ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾... تكلّم النبيّ صلّى اللّه عليه وآله فقال: يا بني عبدالمطّلب! إنّي ـ واللّه ـ ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ما جئتكم به، إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني اللّه أن أدعوكم إليه، فأيّكم يؤازرني على أمري هذا[2]؟

فقلت ـ وأنا أحدثهم سنّاً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً ـ: أنا يا نبيّ اللّه أكون وزيرك عليه.

---

(١) كنز العمّال ١٣ / ١٢٨ ـ ١٢٩، و«حم»: رمز أحمد في المسند، و«الضياء»: هو المقدسي صاحب كتاب المختارة.

(٢) وفي تفسير البغوي ٤ / ٢٧٨ ـ الملتزم فيه بالصحّة ـ توجد هنا إضافة: «ويكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم».

فأخذ برقبتي فقال: إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا. فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لعليّ.

ابن إسحاق، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأبو نعيم والبيهقي معاً في الدلائل»[١].

(٣٦٤٦٥) ـ«... عن عليّ، قال: لمّا نزلت هذه الآية ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ دعا بني عبدالمطلب... ثمّ قال لهم ـ ومدّ يده ـ: مَنْ يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي ووليّكم من بعدي؟!

فمددت وقلت: أنا أبايعك، وأنا يومئذٍ أصغر القوم، عظيم البطن، فبايعني على ذلك... (قال:) وذلك الطعام أنا صنعته.

ابن مردويه»[٢].

(٣٦٥٢٠) ـ«... عن عليٍّ إنّه قيل له: كيف ورثت ابن عمّك دون عمّك؟!

فقال: جمع رسول الله صلّى الله عليه وآله بني عبدالمطّلب... فقال: يا بني عبدالمطّلب! إنّي بعثت إليكم خاصّة وإلى الناس عامّةً، وقد

---

(١) كنز العمّال ١٣ / ١٣١ ـ ١٣٣.

(٢) المصدر ١٣ / ١٤٩.

رأيتم من هذه الآية ما رأيتم، فأيّكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي ووارثي؟ فلم يقم إليه أحد، فقمت إليه ـ وكنت من أصغر القوم ـ فقال: اجلس. ثمّ قال ثلاث مرّات. كلّ ذلك أقوم إليه فيقول لي: اجلس. حتّى كان في الثالثة ضرب بيده على يدي. قال: فلذلك ورثت ابن عمّي دون عمّي.

حم، وابن جرير، والضياء»[١].

أقول:

وهذا سند الرواية الأُولى ـ التي رواها المتّقي برقم (٣٦٤٠٨) عن أحمد، وابن جرير وصحّحه، والطحاوي، والضياء ـ في مسند أحمد: «أسود بن عامر، ثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهال، عن عباد بن عبدالله الأسدي، عن عليٍّ»[٢].

وهذا سند الرواية الأخيرة ـ التي رواها برقم (٣٦٥٢٠) عن أحمد، وابن جرير، والضياء ـ في مسند أحمد: «عفّان، ثنا أبو عوانة، عن عثمان ابن المغيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن علي رضي الله عنه، قال: جمع رسول الله صلّى الله عليه وآله بني عبدالمطلّب...»[٣].

---

(١) كنز العمّال ١٣ / ١٧٤.

(٢) مسند أحمد ١ / ١٧٨.

(٣) المصدر ١ / ٢٥٧.

وقد أخرج الحافظ الهيثمي الرواية الأُولى، ثمّ قال: «رواه أحمد، ورجاله ثقات»[١].

وأخرج النسائي أيضاً الرواية الأخيرة ـ بسند أحمد بن حنبل نفسه ـ في خصائص سيّدنا أمير المؤمنين عليه السلام[٢]، وأهل العلم يعلمون بأنّ هذا الكتاب جزء من سنن النسائي. ولا يخفى عليهم أيضاً صحّة السند المذكور.

وأخرجه الهيثمي: «عن عليّ، قال: لمّا نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: يا عليّ! اصنع رجل شاةٍ بصاع من طعام واجمع لي بني هاشم... فأكلوا وشربوا، فبدرهم رسول الله فقال: أيّكم يقضي عنّي ديني؟ قال: فسكت وسكت القوم. فأعاد رسول الله المنطق. فقلت: أنا يا رسول الله. فقال: أنت يا عليّ، أنت يا عليّ.

رواه البزّار ـ واللفظ له ـ وأحمد باختصار، والطبراني في الأوسط باختصارٍ أيضاً، ورجال أحمد وأحد إسنادي البزّار رجال الصحيح غير شريك وهو ثقة»[٣].

---

(١) مجمع الزوائد ٨ / ٣٠٢.

(٢) خصائص أمير المؤمنين عليّ: ٦٦ رقم ٩٩.

(٣) مجمع الزوائد ٨ / ٣٠٢.

أقول:

فهذه نصوص الحديث، وهؤلاء رواته.

وأمّا من حيث السند، فقد رأيتَ كيف ينصّون على صحّته.

وأمّا من حيث الدلالة، فكلُّ لفظٍ دليل على إمامة عليٍّ عليه السلام بعد رسول الله، وهو بمجموع ألفاظه من أقوى النصوص سنداً ودلالةً على ذلك.

ويضاف إلى جهة السند:

١ ـ الحديث من روايات تفسير الطبري، وابن أبي حاتم الرازي، والبغوي، وقد احتجَّ ابن تيميّة في منهاج السُنّة بهذه الكتب[١]، ووصف الطبري وابن أبي حاتم ـ وجماعةٍ من المفسّرين ـ بأنّهم: «لم يذكروا الموضوعات»[٢]، وبأنّهم: «الّذين لهم في الإسلام لسان صدق، وتفاسيرهم متضمّنة للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير»[٣].

٢ ـ الحديث من روايات كتاب المختارة للضياء المقدسي، وهو ممّن التزم بالصحّة، بل قال الحافظ ابن حجر ـ لإثبات صحّة أحد

---

(١) أنظر: احتجاجه بتفسير البغوي في منهاج السُنّة ١ / ٤٥٧.

(٢) منهاج السُنّة ٧ / ١٣.

(٣) المصدر ٧ / ١٧٨ ـ ١٧٩.

الأحاديث ـ: «قلت: وأخرجه الضياء في المختارة من المعجم الكبير للطبراني... (قال) وابن تيميّة يصرّح بأنّ أحاديث المختارة أصحّ وأقوى من أحاديث المستدرك»[1].

٣ ـ الحديث من جملة الفضائل العشر المختصّة بأمير المؤمنين عليه السلام، في الصحيح عن ابن عبّاس.

الجهة الثانية: في النظر في كلام ابن تيميّة:

والآن، فلننظر في كلام ابن تيميّة حول هذا الحديث، وهذا نصّه:

«هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل، لا في الصحاح ولا في المسانيد والسنُن والمغازي والتفسير التي يذكر فيها الإسناد الذي يحتجّ به، وإذا كان في بعض كتب التفسير التي ينقل منها الصحيح والضعيف، مثل تفسير الثعلبي والواحدي والبغوي، بل وابن جرير وابن أبي حاتم، لم يكن مجرّد رواية واحدٍ من هؤلاء دليلاً على صحّته...

(قال:) إنّ هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث، فما من عالمٍ يعرف الحديث إلّا وهو يعلم أنّه كذب موضوع، ولهذا لم يرْوه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات، لأنّ أدنى مَنْ له معرفة

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧ / ٢١٧.

بالحديث يعلم أنّ هذا كذب....

(قال:) وقد رواه ابن جرير، والبغوي بإسنادٍ فيه عبدالغفّار بن القاسم بن فهد أبو مريم الكوفي، وهو مجمع على تركه... ورواه ابن أبي حاتم، وفي إسناده عبدالله بن عبدالقدّوس، وهو ليس بثقة....

(قال:) إنّ بني عبدالمطلّب لم يبلغوا أربعين رجلاً حين نزلت هذه الآية....

(قال:) ليس بنو هاشم معروفين بمثل هذه الكثرة في الأكل، ولا عرف فيهم مَنْ كان يأكل جذعةً، ولا يشرب فرقاً....

(قال:) إنّ الذي في الصحاح من نزول هذه الآية غير هذا...»[1].

أقول:

أوّلاً: إنّ هذا الحديث موجود في سنن النسائي[2]، ومسند أحمد، ومسند البزّار، وفي المعجم الأوسط للطبراني، والمختارة للضياء، وغيرها من كتب الحديث... كما عرفت.

ورواه ابن إسحاق صاحب المغازي....

وهو في كثير من التفاسير المعتمدة.

---

(١) منهاج السُنّة ٧ / ٢٩٩ ـ ٣٠٧.

(٢) السُنن الكبرى ٥ / ١٢٥ / ٨٤٥١.

وعرفت أنّ عدّةً من أسانيده صحيحة، بإعتراف الحافظ الهيثمي، الذي هو عندهم من نقّاد الحديث، وأنّ جمعاً من أكابرهم يقولون بصحّته... وأنّ البيهقي وأبا نعيم الأصبهاني يجعلان القضية من دلائل النبوّة.

فكلام ابن تيميّة يشتمل على أكاذيب لا كذبة واحدة.

وثانياً: قد عرفت أنّ غير واحدٍ من أسانيده الصحيحة ليس فيه «عبدالغفّار» ابن القاسم» ولا «عبدالله بن عبدالقدّوس».

وثالثاً: إنّ «عبدالغفّار بن القاسم» ليس بمجمعٍ على تركه، بل هو مختلف فيه.

قال الحافظ ابن حجر: «قال أبو حاتم: ليس بمتروكٍ، وكان من رؤساء الشيعة»[١].

ونقلوا عن شعبة بن الحجّاج أنّه كان يروي عنه، ويثني عليه، ويقول: لم أر أحفظ منه[٢].

وعن ابن عقدة أنّه كان يثني عليه ويطريه؛ قال ابن عدي: وتجاوز الحدّ في مدحه حتّى قال: لو انتشر علم أبي مريم وخرّج حديثه لما احتاج الناس إلى شعبة.

---

(١) تعجيل المنفعة: ٢٩٧.

(٢) المصدر.

قال ابن عدي: وإنّما مال إليه ابن عقدة هذا الميل لإفراطه في التشيّع[١].

قلت: وإنّما تكلّم مَنْ تكلّم في أبي مريم، لأنّه كان يحدّث ببلايا عثمان وعائشة[٢].

ورابعاً: إنّ «عبدالله بن عبدالقدّوس» من رجال البخاري في التعاليق، ومن رجال الترمذي، وأخرج له أبو داوُد، وذكره ابن حبّان في الثقات.

وقال البخاري: هو في الأصل صدوق إلّا أنّه يروي عن أقوامٍ ضعاف، وقال يحيى بن المغيرة: أمرني جرير أنْ أكتب عنه حديثاً، وقال ابن عدي: عامّة ما يرويه في فضائل أهل البيت[٣].

وهذا هو الذنب الوحيد!! ولذا قال الحافظ في التقريب: «صدوق رُمِيَ بالرفض»[٤].

وقد تقدّم أنّ الرفض غير مضرّ.

وخامساً: إنّ التشكيك في صحّة الحديث بأنّ بني عبدالمطلّب ما

---

(١) الكامل ٧ / ١٨.

(٢) تعجيل المنفعة: ٢٩٧.

(٣) تهذيب التهذيب ٥ / ٢٦٥.

(٤) تقريب التهذيب ١ / ٤٣٠.

كانوا يبلغون الأربعين، وأنّهم ما كانوا بهذا القدر يأكلون، لا يُصغى إليه، ولا رواج له عند مَن يفهمون...

وكذلك المعارضة بما ورد في بعض كتبهم في شأن نزول الآية، فالحديث الذي نستند إليه متفق عليه، ولا يعارضه ما انفردوا به، كما لا يخفى على أهل الدراية.

الحديث الخامس

نصّ الحديث كما ذكره الحافظ الكنجي الشافعي:

أخبرنا المعمر أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن يوسف الكاشغري، أخبرنا الشيخان ابن البطي والكاغدي، قال أبو الفتح: أخبرنا أبو الفضل بن خيرون، وقال أبو المظفر، أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي الطريثيثي قالا: أخبرنا أبو علي بن شاذان، أخبرنا عبدالله بن جعفر بن درستويه، أخبرنا الحافظ أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي في مشيخته، حدّثنا أبو طاهر محمد بن قسيم[1] الحضرمي، حدّثنا حسن بن حسين العرني، حدّثني يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله لأمّ سلمة: «هذا علي بن أبي طالب لحمه من لحمي ودمه

(١) هذا خطأ مطبعي أو تصحيف من النسّاخ، والصحيح: تسنيم.

من دمي، وهو منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنّه لا نبيّ بعدي يا أم سلمة هذا علي أمير المؤمنين وسيّد المسلمين، «**ووعاء علمي ووصيي**» وبابي الذي أوتى منه، أخي في الدنيا والآخرة، ومعي في المقام الأعلى، يقتل القاسطين والناكثين والمارقين».

أقول:

أمّا رجال السند حتى الفسوي صاحب المشيخة، فهم من كبار الحفّاظ والمشايخ الأعلام، ولا حاجة إلى التطويل بذكر تراجمهم.

و(الفسوي) هو:

يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي أبو يوسف بن أبي معاوية الفسوي الحافظ، صاحب التصانيف المشهورة، هكذا وصفه المزي.

وقال أيضاً: قال النسائي: لا بأس به.

وقال: وذكره ابن حبّان في كتاب الثقات، وقال: كان ممّن جمع وصنّف وأكثر، مع الورع والنُسك والصلابة في السُنّة[١].

وقال ابن حجر في تقريبه: يعقوب بن سفيان الفارسي، أبو يوسف الفَسَوي، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٧٧.

وهو من رجال النسائي وابن ماجة[٢].

---

(١) تهذيب الكمال ٣٢ / ٣٢٤، رقم ٧٠٨٨.

(٢) التقريب ٢ / ١٠٤.

وقال الذهبي: الإمام الحافظ، الحجّة، الرحال، محدّث إقليم فارس، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي...[١].

و(الحسن العرني) قد وثّقه الذهبي تبعاً للحاكم[٢]، فلاكلام فيه. وهو يرويه عن:

(يحيى بن عيسى التميمي) النهشلي، الفاخوري، الكوفي نزيل الرملة، صدوق ورمي بالتشيع مات سنة ٢٠١، وهو من رجال البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجة. هذا ما قاله ابن حجر[٣].

وقال المزي: يحيى بن عيسى بن عبدالرحمان التميمي النهشلي أبو زكريا الكوفي الجرار الفاخوري سكن الرملة. قال أبو داود: بلغني عن أحمد بن حنبل أنّه أحسن الثناء عليه. وقال العجلي: ثقة، وكان فيه تشيع[٤].

وهو يرويه عن (الأعمش) وهو من رجال الصحاح الستّة[٥]. وهو يرويه عن (حبيب بن أبي ثابت) هو قيس، ويقال هند بن دينار الأسدي،

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ١٨٠، رقم ١٠٦.

(٢) المستدرك ٣ / ٢١١.

(٣) تقريب التهذيب ٢ / ٣٥٥، رقم ١٤٥.

(٤) تهذيب الكمال ٣١ / ٤٨٨ رقم ٦٨٩٦.

(٥) تقريب التهذيب ١ / ٣٣١.

مولاهم، أبو يحيى الكوفي. ثقة فقيه جليل[١].

فالحديث صحيح بلا كلام.

الحديث السادس

قال الحافظ الكنجي:

أخبرنا أبو الحسن بن أبي عبدالله، عن المبارك بن الحسن بن أحمد، أخبرنا أبو القاسم بن أحمد، حدّثنا حسين بن إسحاق التستري، حدّثنا محمد بن صباح الجرجاني، حدّثنا محمد بن كثير، حدّثنا حارث بن حصيرة، عن أبي صادق، عن مخنف بن سليم، قال: أتينا أبا أيوب الأنصاري وهو يعلف خيلاً له، قال: فقلنا عنده فقلتُ له: يا أبا أيوب قاتلت المشركين مع رسول الله صلّى الله عليه وآله ثم جئتَ تقاتل المسلمين، قال: «إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله أمرني بقتال ثلاثة الناكثين والقاسطين والمارقين، فقد قاتلتُ الناكثين والقاسطين وأنا مقاتل إن شاء الله المارقين بالسعفات بالطرقات بالنهروانات وما أدري أين هو».

نقول:

حديث وصية النبيّ (صلّى الله عليه وآله) لعلي بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، عن أبي أيّوب الأنصاري، أخرجه الحاكم في

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ١٤٨، رقم ١٠٦.

مستدركه بإسنادين، حيث قال:

حدّثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، حدّثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمري، حدّثنا محمد بن حميد، حدّثنا سلمة بن الفضل، حدثني أبو زيد الأحول، عن عقاب بن ثعلبة، حدثني أبو أيوب الأنصاري في خلافة عمر بن الخطاب، قال: أمر رسول الله صلّى الله عليه وآله عليّ بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين».

(قال): حدّثنا أبو بكر بن بالويه، حدّثنا محمد بن يونس القرشي، حدّثنا عبدالعزيز بن الخطاب، حدّثنا علي بن غراب بن أبي فاطمة، عن الأصبغ بن نباته، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال سمعت النبي صلّى الله عليه وآله يقول لعليّ بن أبي طالب: تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين بالطرقات والنهروانات وبالسعفات، قال أبو أيوب: قلت: يا رسول الله مع مَنْ نقاتل هؤلاء الأقوام؟

قال: مع علي بن أبي طالب»[1].

لكنّ الحديث من أصحّ الأحاديث المشهورة ـ وإنْ حاول مثل ابن تيميّة تكذيبه[2] ـ فقد رواه أئمة الحديث بأسانيدهم عن عدّةٍ من الصّحابة، كعليّ أمير المؤمنين، وعبدالله بن مسعود وأبي سعيد

(١) المستدرك ٣/ ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٢) منهاج السنة ٦/ ١١٢.

الخدري، وعمّار بن ياسر...

ومن الأئمة والحفاظ الذين رووه عن هؤلاء الأصحاب وغيرهم:

محمد بن جرير الطبري، أبو بكر البزار، أبو يعلى الموصلي، ابن مردويه، أبو القاسم الطبراني، الحاكم النيسابوري، الخطيب البغدادي، إبن عساكر الدمشقي، إبن الأثير الجزري، جلال الدين السيوطي، ابن كثير الشافعي، المحب الطبري، أبو بكر الهيثمي، المتقي الهندي.

ونحن نذكر هنا بعض الأسانيد المعتبرة لهذا الحديث:

أخرج الحافظ أبو بكر الهيثمي في (باب ما كان بينهم يوم صفين): «عن علي قال: عهد إليّ رسول الله صلّى الله عليه وآله في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين.

وفي روايةٍ: أُمِرْتُ بقتال الناكثين. فذكره.

رواه البزّار والطبراني في الأوسط. وأحد إسنادي البزّار رجاله رجال الصحيح غير الرّبيع بن سعيد ووثّقه ابن حبان»[1].

قال: «وعن أبي سعيد عقيصا قال: سمعت عمّاراً ـ ونحن نريد صفّين ـ يقول: أمرني رسول الله صلّى الله عليه وآله بقتال الناكثين

(١) مجمع الزوائد ـ كتاب الفتن، باب فيما كان بينهم يوم صفين رضي الله عنهم ـ ٧ / ٢٣٨.

والقاسطين والمارقين.

رواه الطبراني. وأبو سعيد متروك»[١].

قلت: ليس متروكاً، فقد أخرج الحاكم والذهبي بإسنادهما حديث: «علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض» فقالا: «هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء ثقة مأمون»[٢].

قال: «وعن قيس بن أبي حازم قال قال علي: إنفروا إلىٰ بقيّة الأحزاب، إنفروا بنا إلى ما قال الله ورسوله، إنا نقول: صدق الله ورسوله، ويقولون: كذب الله ورسوله.

رواه البزّار بإسنادين، في أحدهما يونس بن أرقم، وهو ليّن. وفي الآخر السيّد بن عيسى قال: الأزدي: ليس بذاك. وبقيّة رجالهما ثقات»[٣].

قلت: أمّا (يونس بن أرقم) فيكفي أنّا لم نجد له جرحاً، وإنّما ليّنه ابن خراش فقط، بل إنّ أبا حاتم الرازي ـ على تعنّته في الرجال كما وصفه الذهبي بترجمته في سير أعلام النبلاء ـ لم يقدح فيه، بل وثّقه

---

(١) مجمع الزوائد ـ كتاب الفتن، باب كان بينهم يوم صفين رضي الله عنهم ـ ٧/ ٢٣٨.

(٢) المستدرك وتلخيصه ٣/ ١٢٤.

(٣) مجمع الزوائد ٧/ ٢٣٩.

ابن حبّان، نعم قال: «كان يتشيّع» ولعلّه السبب في تليين ابن خراش، لكنْ قد نصّ ابن حجر على عدم الإلتفات إليه[١].

فظهر صحّة السند الأول

وأمّا (السيد بن عيسى) فلم يتكلّم فيه إلّا «الأزدي» وقد نصّ الذهبي على أنّه لا يلتفت إلى قول الأزدي[٢] وقال ابن حجر: «لا يعتبر تجريحه لضعفه هو»[٣]. ثم إنّ ابن حجر ينصّ على أن ابن حبان ذكر «السيد بن عيسى» في الثقات[٤].

الحديث السابع

قال الحافظ الكنجي:

أخبرنا أبو طالب عبداللطيف بن القبيطي والخطيب أبو تمام، قالا: أخبرنا محمد بن عبدالباقي، أخبرنا أبو الفضل بن أحمد الأصبهاني، حدّثنا أحمد بن عبدالله، حدّثنا أبو بكر بن خلّاد وأبو بحر محمد بن الحسن، قالا: حدّثنا محمد بن يونس السامي، حدّثنا حماد بن عيسى

---

(١) مقدمة فتح الباري: ٤٣١.

(٢) ميزان الاعتدال ١ / ٦١.

(٣) مقدمة فتح الباري: ٤٣٠.

(٤) لسان الميزان: ٣ / ١٣١، رقم ٤٠٦٨.

الجهني، حدّثنا جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال لعلي بن أبي طالب: سلامٌ عليك يا أبا ريحانتي، وأوصيك بريحانتيّ من الدنيا خيراً، فعن قليل ينهدُّ ركناك والله خليفتي عليك.

قال: فلما قُبض النبي صلّى الله عليه وآله قال علي: هذا أحد الركنين الذين قال رسول الله صلّى الله عليه وآله، فلما ماتت فاطمة قال علي: هذا الركن الثاني الذي قال رسول الله صلّى الله عليه وآله».

نقول:

وأخرجه أبو نعيم[١] ولم يخدش في سنده، وأيضاً أخرجه ابن عساكر[٢]، بسندٍ آخر ولم يعترض عليه وسكت، فسكوت هؤلاء الأعلام يكشف عن صحة وقوّة هذا الحديث سنداً ودلالةً.

نعم، قد تكلّم في (حمّاد بن عيسى) المتوفى ٢٠٨. ولكن الحق والإنصاف أنّ حمّاد بن عيسى ثقة، لأنّه من رجال الصحاح، فقد أخرج عنه الترمذي وابن ماجة كما ذكر الحافظ ابن حجر[٣] في تقريبه. هذا أوّلاً.

ثانياً: روى عنه رجال أكابر وبعضهم متعصبون، كإبراهيم

---

(١) حلية الأولياء ٣ / ٢٠١.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ١٤ / ١٦١.

(٣) تقريب التهذيب ١ / ١٩٧ رقم ٤٥٦.

الجُوزجاني، وأحمد بن سعيد الدارمي، والحسن الحُلواني، وعباس الدوري، وعبد بن حميد، ومحمد بن موسى القَطان الواسطي، ومعلّى بن مهدي الموصلي، وغيرهم.

ثالثاً: يحيى بن مَعين قال عنه: شيخٌ صالح[1].

الحديث الثامن

أخرج الحافظ الطبراني:

حدثَنا محمّد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثَنا محمد بن يزيد ـ هو أبو هشام الرفاعي ـ، حدّثنا عبدالله بن محمد الطهوي، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر قال: بينما أنا مع النبي صلّى الله عليه وآله في ظل بالمدينة وهو يطلب علياً رضي الله عنه إذا انتهينا إلى حائط فنظرنا فيه إلى علي وهو نائم في الأرض وقد اغبّر، فقال: «لا ألوم الناس يُكنونك أبا تراب» فلقد رأيتُ علياً تغيّر وجهه واشتد ذلك، فقال: «ألا أرضيك يا عليّ؟ قال: بلى يا رسول الله، قال: أنت أخي ووزيري تقضي ديني وتنجز موعدي وتبرىء ذمتي، فمَنْ أحبك في حياة مني فقد قضىٰ نحبه، ومَنْ أحبكَ في حياةٍ منكَ بعدي ختم اللهُ له بالأمن والإيمان، ومَنْ أحبك بعدي ولم يرك ختم اللهُ له بالأمن والإيمان وأمنه يوم الفزع الأكبر،

(١) تهذيب الكمال ٧ / ٢٨٢ رقم ١٤٨٦.

ومَنْ مات وهو يبغضك يا علي ماتَ ميتةً جاهلية يحاسبه اللهُ بما عمل في الإسلام».

أقول:

و(محمد بن عثمان بن أبي شيبة) قال الذهبي: «كان بصيراً بالحديث والرجال، له تواليف مفيدة، وثّقه صالح جزرة، وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً. توفي سنة ٢٩٧»[١].

و(محمّد بن يزيد بن محمد الرُّفاعي) الكوفي المقرىء ـ أبو هشام ـ قاضي بغداد المتوفى سنة ٢٤٨ من رجال مسلم، والترمذي، وابن ماجة القزويني.

وقال البرقاني: هو ثقةٌ، أمرني الدارقطني أنْ أُخرج حديثه في الصحيح.

وقال أحمد بن محمد مُحرز: سألتُ يحيى بن مَعين، عن أبي هشام، فقال: ما أرىٰ به بأساً.

وقال العجلي: لا بأس به، صاحبُ قرآن، قرأ على سُليم، وولي قضاء المدائن[٢].

وأمّا (ليث) و(مجاهد) فمن رجال الصّحاح الستّة.

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٦٤٢ رقم ٧٩٣٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٥٣، رقم ٥٥.

ثمّ إنّ مورد هذا الحديث هو قضيّة المؤاخاة، فإنّه لمّا آخى النبيّ صلّى اللّه عليه وآله بين أصحابه، لم يؤاخ بين علي عليه السلام وأحد من الصحابة، فذهب أمير المؤمنين عاتباً على رسول اللّه، فجاءَ النبي وأخبره بأنه إنّما ادّخره لنفسه، وقال له هذا الكلام المشتمل على عدّة مناقب.

وقد أخرجه الطبراني بإسنادٍ أخر له عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس ـ مع اختلافٍ في اللّفظ فقال:

لمّا آخى النبي صلّى اللّه عليه وسلّم بين أصحابه، وبين المهاجرين والأنصار، فلم يؤاخِ بين علي بن أبي طالب وبين أحدٍ منهم، خرجَ عليّ مغضباً، حتّى أتىٰ جدولاً من الأرض، فتوسّد ذراعه، فتسفى عليه الريح، فطلبه النبي صلّى اللّه عليه وسلّم حتى وجده، فوكزه برجله، فقال له:

قم، فما صلحت أنْ تكون إلّا أبا تراب، أغضبتَ عليّ حين آخيتُ بين المهاجرين والأنصار، ولم أُؤاخ بينكَ وبين أحدٍ منهم؟ أما ترضىٰ أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا أنّه ليس بعدي نبي؟ ألا مَنْ أحبّك حفّ بالأمن والإيمان، ومَنْ أبغضكَ أماته اللّه ميتةً جاهليةً وحوسب بعمله في الإسلام[1].

---

(١) المعجم الكبير ١١/ ٦٢، رقم ١١٠٩٢.

أقول:

و(محمود بن محمد المروزي) قال الحافظ الخطيب البغدادي: «قدم بغداد وحدّث بها عن داود بن رشيد، والحسين بن علي بن الأسود، وعلي بن حجر وحامد بن آدم المروزيين، وسهل بن العباس الترمذي.

روى عنه: محمد بن مخلّد، وعبدالصمد بن علي الطستي، وأبو سهل بن زياد، وإسماعيل بن علي الخطبي، وأبو علي بن الصواف أحاديث مستقيمة».

ثمّ روى عن طريقه حديثاً، وأرّخ وفاته بسنة سبع وتسعين»[١].

عن (حامد بن آدم)، وقد أخرج عنه الحاكم في المستدرك[٢] وذكره ابن حبّان في الثقات[٣] وقال ابن عدي: «لم أر في حديثه إذا روى عن ثقةٍ شيئاً منكراً، وإنّما يؤتى ذلك إذا حدّث عن ضعيف»[٤].

نعم، قد تكلّم فيه السعدي، لكن السعدي نفسه مجروح، فلا يعارَض بكلامه توثيق الحاكم وابن حبان وغيرهما.

عن (جرير)؛

---

(١) تاريخ بغداد ١٣ / ٩٣.

(٢) لسان الميزان ٢/١٩٩.

(٣) كتاب الثقات ٨ / ٢١٨.

(٤) الكامل في الضعفاء ٣ / ٤٠٩.

عن (ليث)؛

عن (مجاهد).

وهؤلاء أئمّة أعلام، لا حاجة إلى توثيقهم.

الحديث التاسع

عن عبدالله بن الحارث، عن ابن عباس، عن علي قال لما نزلت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قال رسول الله صلّى الله عليه وآله يا عليّ اصنع رجل شاة بصاع من طعام واجمع لي بني هاشم، وهم يومئذٍ أربعون رجلاً أو أربعون غير رجل، قال: فدعا رسول الله صلّى الله عليه وآله بالطعام الجذعة بأدامها، ثم تناول القدح فشربوا منه حتى رووا يعني من اللبن، فقال بعضهم: ما رأينا كالسحر يرون أنّه أبو لهب الذي قاله، فقال: يا علي اصنع رجل شاة بصاعٍ من طعام واعدد قعباً من لبن قال: فقلت، فأكلوا كما أكلوا في اليوم الأوّل وشربوا كما شربوا في المرة الأولى رأينا اليوم في السحر، فقال: يا علي اصنع رجل شاة بصاع من طعام واعدد قعباً من لبن، قال: ففعلتُ، فقال: يا علي اجمع لي بني هاشم فجمعتهم فأكلوا وشربوا، فبدرهم رسول الله صلّى الله عليه وآله فقال: أيّكم يقضي ديني؟ قال: فسكت وسكت القوم، فأعاد رسول الله صلّى الله عليه وآله المنطق، فقلتُ: أنا يا رسول الله، قال: أنت يا علي أنت ياعلي».

أقول:

ولم يتوقفوا في سند الحديث، إلّا أنّ الهيثمي في مجمعه ـ في أحد طرق هذا الحديث ـ رمىٰ (ضرار بن صُرد) بالضعف، وهذا مردود:

فقد قال المزّي: «روى عنه البخاري في كتاب أفعال العباد»، ثمّ ذكر أسماء الرواة عنه من كبار الأئمّة: كـ: أبي حاتم الرازي، وأبي زرعة الرازي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن عبدالله مطيّن، وأبي بكر زهير بن حرب، وحنبل بن إسحاق... وأمثالهم.

قال: «وقال أبو حاتم: صدوق، صاحب قرآن وفرائض، يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به، روى حديثاً عن معتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن أنس، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله، في فضيلةٍ لبعض الصحابة، ينكرها أهل المعرفة بالحديث»[1].

ولقد ذكر الذهبي بترجمة أبي حاتم الرازي أنّه إن وثّق أحداً فتمسّك بقوله[2]، وقد قال في الرجل: «صدوقٌ».

نعم، ذنبه هو روايته لمثل هذه الأحاديث في فضل أمير المؤمنين عليه وآله الصّلاة والسلام؟!

وقد وجدنا بعض الإنصاف لدى الحافظ ابن حجر؛ لأنّه لم يورد

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٣ / ٣٠٤، ٣٠٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٠.

الرجل في لسان الميزان، لكونه من رجال البخاري في كتابه أفعال العباد، وقال في تقريب التهذيب: «ضرار ـ بكسر أوّله مخفّفاً ـ ابن صرد ـ بضمّ المهملة وفتح الراء ـ التيمي، أبو نعيم، الطّحان، الكوفي، صدوقٌ، له أوهام وخطأ، ورمي بالتشيّع، وكان عارفاً بالفرائض، من العاشرة. مات سنة ٢٩ عخ»[١].

الحديث العاشر

أخبرني عبدوس بن عبدالله الهمداني بهمدان إجازةً، أخبرني الشريف أبو طالب المفضل بن محمد الجعفري، أخبرني الحافظ أبو بكر بن مردويه، حدثني جدّي، حدثني أحمد بن محمود بن خرذاد، أخبرني أبو الحسين القاضي، حدثني عبدالرحمان بن دبيس بن حميد، حدثني محمد بن إسماعيل بن رجا الزبيدي، عن مطر، عن أنس، عن سلمان قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: علي بن أبي طالب يُنجز عداتي ويقضي ديني.

نقول:

قال الذهبي بترجمة ابن مردويه: الحافظ المجودُ العلامة، محدّث أصبهان، أبو أحمد بن موسى بن فورك بن موسى بن جعفر، الأصبهاني.

---

(١) تقريب التهذيب ١ / ٣٧٤.

قال أبو بكر بن أبي علي -وذكر أبا بكر بن مردويه- هو أكبر من أنْ ندلَّ عليه وعلى فضله وعلمه وسيره، وأشهرُ بالكثرة والثقة من أنْ يُوصف حديثه، أبقاه الله...[١].

وأيضاً قال الذهبي: «وأجاز لي أبو نعيم الحداد: سمعتُ أبا بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن مردويه يقول: رأيتُ من أحوال جدّي من الديانة في الرواية ما قضيتُ منه العجب من تثبُّته وإتقانه، وأهدىٰ له كبيرٌ حلاوةً، فقال: إنْ قبلتُها، فلا أذن لك بعدُ في دخُول داري وإنْ ترجع به، تزِد عليَّ كرامة»[٢].

فيظهر لنا من هذه الحكاية شدّة ورع وتقوى ابن مردويه، وأنه كان محتاطاً في نقل الرواية إلى حدٍّ عجيب، فهو إذاً لا يروي إلّا عن مَنْ كان ثِقةً صالحاً صدوقاً؛ لشدّةِ تحفظه.

وأما في خصوص (أبي الحسين القاضي) فقد قال السمعاني في الأنساب: وأبو الحسين أحمد بن علي بن الحسين بن التوزي القاضي، وكان مكثراً ثقةً[٣].

وترجم له الخطيب البغدادي أيضاً فقال: «كتبت عنه، وكان صدوقاً

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧ / ٣٠٨، رقم ١٨٨.

(٢) المصدر ١٧ / ٣٠٩.

(٣) الأنساب ٤ / ٣٢٤، رقم ٢١٣٣.

كثير الكتاب»[١].

وقال الحافظ ابن حجر[٢] (محمد بن إسماعيل بن رجاء الزُبيدي) بضم الزاي، الكوفي، صدوق يتشيّع، من الثامنة.

فهذه إطلالةٌ سريعةٌ على بعض رجالات سند الحديث.

الحديث الحادي عشر

أخرجَ الديلمي:

عن عبدان بن يزيد بن يعقوب الدقاق من أصل كتابه، حدثنا إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، حدّثنا أبو نعيم ضِرار بن صُرد، حدثنا معتمر بن سليمان، قال: سمعتُ أبي يذكر عن أنس بن مالك رضي اللّه عنه أنّ النبي صلّى اللّه عليه وآله قال لعلي: أنت تبيّن لأمتي ما اختلفوا فيه بعدي.

قلت:

قال الحاكم في مستدركه بعد هذا الحديث: هذا حديثٌ صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرجاه[٣].

---

(١) تاريخ بغداد ٤ / ٣٢٤.

(٢) تقريب التهذيب: ٢ / ١٤٥، رقم ٤٦.

(٣) المستدرك: ج ٣، ص ١٢٢.

وقال الذهبي بترجمة (ابن ديزيل): الإمام، الحافظ، الثقة العابد، أبو إسحاق، إبراهيم بن الحسين بن علي، الهمداني الكسائي، ويعرف بابن ديزيل، وكان يصومُ يوماً ويُفطر يوماً.

قال الحاكم: هو ثِقةٌ مأمون.

وقال ابنُ خِراش: صدوقُ اللَّهجة.

وقال صالح بن أحمد في تاريخ همدان سمعتُ جعفر بن أحمد يقول: سألتُ أبا حاتم الرازي، عن ابن ديزيل، فقال: ما رأيتُ، ولا بلغني عنه إلّا صدقٌ وخيرٌ[١].

وقال ابن حجر: (مُعتَمر بن سُليمان التيمي) أبو محمد البصري، ثقة من كبار التاسعة، مات سنة ١٨٧ وقد جاوز الثمانين، وعدّه من رجال الصحاح الستة[٢].

وقال الذهبي: مُعتمر بن سليمان بن طرخان، الإمام الحافظ القدوة، قال ابن مَعين: ثِقة، وقال أبو حاتم: ثقةٌ صدوق، وقال ابن سعد: كان ثقةً[٣].

ولكن الذهبي في تلخيصه على المستدرك لم يتوقف في هذا

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ١٨٤، رقم ١٠٧.

(٢) تقريب التهذيب ٢ / ٢٦٣، رقم ١٢٦٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ٨ / ٤٧٧، رقم ٢٣.

الحديث إلّا من جهة (ضِرار بن صرد)، قد بيّنا حاله سابقاً تحت الحديث التاسع، فراجع.

الحديث الثاني عشر

رواه الحافظ أبو نعيم، قال: «حدثنا محمد بن أحمد بن علي، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا إبراهيم بن محمّد بن ميمون، ثنا علي ابن عيلش، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: يا أنس! اسكب لي وضوءاً. ثمّ قال: فصلّى ركعتين، ثمّ قال: يا أنس! أوّل مَنْ يدخل عليكَ من هذا الباب أمير المؤمنين، وسيّد المسلمين، وقائد الغرّ المحجّلين، وخاتم الوصيّين.

قال أنس: قلت: اللّهمّ اجعله رجلاً من الأنصار. وكتمته.

إذ جاء علي فقال: مَنْ هذا يا أنس؟ فقلت: عليّ.

فقام مستبشراً فاعتنقه، ثمّ جعل يمسح عرق وجهه بوجهه ويمسح عرق عليّ بوجهه. قال عليّ: يا رسول الله! لقد رأيتك صنعت شيئاً ما صنعت بي من قبل.

قال: وما يمنعني وأنت تؤدّي عنّي وتسمعهم صوتي، وتبيّن لهم ما اختلفوا فيه بعدي.

رواه جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس نحوه».

أقول:

قد روى الحديث، عن أبي نعيم كذلك جماعة، منهم: الحافظ ابن عساكر إذ أخرجه قائلاً: «أخبرنا أبو علي المقرىء، أنبأنا أبو نعيم الحافظ...»[١].

وأخرجه ابن عساكر بطريق آخر؛ إذ قال: «أخبرنا أبو الحسن الفرضي، أنا أبو القاسم بن أبي العلاء، أنا أبو بكر محمّد بن عمر بن سليمان بن المعدل العريني النصيبي ـ بها ـ وأبو بكر الحسين بن محمّد قالا: أنا أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد، نا أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة، نا إبراهيم بن محمّد، نا علي بن عائش، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس بن مالك...»[٢].

وهذا الحديث يعدّ من أسمى مناقب سيّدنا أمير المؤمنين وفضائله الدالّة على إمامته بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله. ولولا ذلك لما قال أنس: «اللّهم اجعله رجلاً من الأنصار» ولما كتم[٣].

ومن هنا، فقد بذل المتعصّبون جهودهم في الطعن فيه،

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢ / ٣٨٦.

(٢) المصدر ٤٢ / ٣٠٣.

(٣) كتمان أنس ما يتعلّق بأمير المؤمنين عليه السلام لا يختصّ بهذا المورد، فله نظائر للتفصيل فيها مجال آخر.

واضطربت كلماتهم في الردّ عليه، وإليك بعض الكلام في ذلك.

لقد روى الحافظ أبو نعيم هذا الحديث بطريقين، أحدهما: عن القاسم بن جندب، عن أنس، والآخر عن جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس....

فقال ابن الجوزي -بعد أنْ رواه بالطريق الأوّل-: «هذا حديث لا يصحّ. قال يحيى بن معين: علي بن عابس ليس بشيء. وقد روى هذا الحديث جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس. قال زائدة: كان جابر كذّاباً، وقال أبو حنيفة: ما لقيت أكذب منه»(١).

فأمّا الطريق الأوّل، فقد طعن فيه من أجل: (علي بن عابس)، ولم يقل إلّا: قال يحيى بن معين: «ليس بشيء»؛ ممّا يدلّ على أنّ لا إشكال في هذا الطريق إلا من ناحية «علي بن عابس».

وأمّا الطريق الثاني، فالكلام في: (جابر الجعفي).

أمّا الذهبي، فلم يذكر الحديث بترجمة (جابر) أصلاً.. وإنّما ذكره بالطريق الأوّل، لكن لا بترجمة (علي بن عابس)، بل بترجمة: (إبراهيم)، ثمّ اضطرب الأمر عليه؛ فعنون تارة: «إبراهيم بن محمد بن ميمون» وأُخرى: «إبراهيم بن محمود بن ميمون»، فقال في الأوّل: «إبراهيم بن

---

(١) كتاب الموضوعات ١ / ٣٧٧.

محمد بن ميمون: من أجلاد الشيعة. روى عن علي بن عابس خبراً عجيباً. روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره»[1].

ثمّ قال في الصفحة اللاحقة: «إبراهيم بن محمود بن ميمون: لا أعرفه. روى حديثاً موضوعاً فاسمعه: فروى محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن علي بن عابس، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال لي: أوّل مَنْ يدخل عليكَ من هذا الباب أمير المؤمنين، وسيّد المسلمين، وقائد الغرّ المحجّلين، وخاتم الوصيّين.. الحديث بطوله».

فهل هو: «إبراهيم بن محمّد بن ميمون»، أو: «إبراهيم بن محمود ابن ميمون»؟!

قال في الأوّل: «من أجلاد الشيعة»، وفي الثاني: «لا أعرفه»!!

وهل الحديث: «عجيب» أو: «موضوع»!!

وعندما نرجع إلى لسان الميزان، نجد أنّ ابن حجر يقول: «إبراهيم بن محمّد بن ميمون: من أجلاد الشيعة. روى عن عليّ بن عابس خبراً عجيباً. روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره. انتهى.

والحديث: قال هذا الرجل: حدّثنا علي بن عابس، عن الحارث بن

---

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٦٣.

حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال لي:... الحديث بطوله. رواه عنه أيضاً: محمد بن عثمان بن أبي شيبة. وذكره الأزدي في الضعفاء، وقال: إنّه منكر الحديث. وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال إنّه: كندي.

وأعاده المؤلّف في ترجمة إبراهيم بن محمود، وهو هو، فقال: لا أعرفه. روى حديثاً موضوعاً، فذكر الحديث المذكور.

ونقلتُ من خطّ شيخنا أبي الفضل الحافظ: إنّ هذا الرجل ليس بثقة. وقال إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة: سمعت عمّي عثمان بن أبي شيبة يقول: لولا رجلان من الشيعة ما صحّ لكم حديث. فقلت: مَنْ هما يا عمّ؟ قال: إبراهيم بن محمد بن ميمون، وعبّاد بن يعقوب، وذكره أبو جعفر الطوسي في رجال الشيعة»[1].

ووقع اختلاف واضطراب في اسم الراوي: هل هو «علي بن عابس»، كما ذكروا، أو: إنّه «علي بن عياش»، كما في حلية الأولياء، وقال مصحّحه: «الصحيح ما أثبتناه»، أو: «علي بن عبّاس»، أو: «علي بن عائش»، كما في روايتي ابن عساكر!!

---

(١) لسان الميزان ١ / ١٠٧.

أقول:

إنّي أظنّ أنّ هذا التصحيف مقصود وليس بصدفة:

فإن كان: «ابن عياش»، فهو من رجال البخاري والسنن الأربعة[١].

وإن كان: «ابن عابس»، فهو من رجال الترمذي، وقد اختلفت كلماتهم فيه. فعن جماعة، كالجوزجاني والأزدي: ضعيف. وعن يحيى بن معين في رواية: كأنّه ضعيف. وفي أُخرى: ليس بشيء. وعن ابن حبّان: فحش خطأُه فاستحقّ الترك. وعن الدارقطني: يعتبر به. وعن أبي زرعة والساجي: عنده مناكير.

وعن ابن عدي: لعلي بن عابس أحاديث حِسان، ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه[٢].

وقد أورد ابن عدي روايته الحديث عن عطية، عن أبي سعيد، قال: لمّا نزلت: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبىٰ حَقَّهُ﴾[٣] دعا رسول الله صلّى الله عليه وآله فاطمة فأعطاها فدكاً[٤].

---

(١) تقريب التهذيب ٢ / ٤٢.

(٢) الكامل ٦ / ٣٢٢، تهذيب الكمال ٢٠ / ٥٠٢، تهذيب التهذيب ٧ / ٣٠١.

(٣) سورة الإسراء: الآية ٢٦.

(٤) الكامل ٦ / ٣٢٤.

فمن يروي مثل حديثنا ـ وهذا الحديث في فدك ـ فلابُدّ وأن يُترك عند الجوزجاني وأمثاله من النواصب!!

هذا تمام الكلام على الطريق الأوّل.

وقد عرفت أنّ «إبراهيم بن محمّد بن ميمون» من الثقات عند ابن حبّان وغيره، ولم ينقل ابن حجر تضعيفاً له إلّا عن الأزدي، وهذا من عجائب ابن حجر؛ لأنّه تعقّب تضعيفات الأزدي غير مرّة قائلاً: «ليت الأزدي عرف ضعف نفسه» و«لا يعتبر تجريحه لضعفه هو»[1].

ولم يتكلّم فيه الذهبي إلّا بقوله: «من أجلاد الشيعة»، وهذا ليس بطعنٍ؛ فقد قدّمنا غير مرّة عن الذهبي نفسه، وعن ابن حجر أنّ التشيّع غير مضرّ بالوثاقة.

وأمّا الطريق الثاني، فقد تكلّموا فيه لـ(جابر بن يزيد الجعفي)، ويكفي أنْ نورد نصّ كلام الذهبي فيه في ميزان الإعتدال؛ إذ قال:

«جابر بن يزيد ـ د ت ق ـ بن الحارث الجعفي الكوفي، أحد علماء الشيعة، له عن أبي الطفيل، والشعبي، وخلق. وعنه: شعبة، وأبو عوانة، وعدّة.

قال ابن مهدي، عن سفيان: كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث، ما

---

(١) مقدمة فتح الباري: ٤٣٠.

رأيت أورع منه في الحديث.

وقال شعبة: صدوق؛ وقال يحيى بن أبي بكير، عن شعبة: كان جابر إذا قال أخبرنا وحدّثنا وسمعت، فهو من أوثق الناس.

وقال وكيع: ما شككتم في شيء فلا تشكّوا أنّ جابراً الجعفي ثقة.

وقال ابن عبدالحكم: سمعت الشافعي يقول: قال سفيان الثوري لشعبة، إنْ تكلّمت في جابر الجعفي لأتكلّمنّ فيك...»[١].

فإذا كان جابر من رجال ثلاثة من الصحاح، ثمّ من مشايخ أئمّةٍ، كالثوري وشعبة، وأبي عوانة، وأنّهم قالوا هذه الكلمات في توثيقه... فإنّه يكفينا للإحتجاج قطعاً، إذْ ليس عندهم من المحدّثين من أجمعوا على وثاقته إلّا الشاذ النادر، فهم لم يجمعوا حتى على وثاقة البخاري صاحب الصحيح.

على أنّ ما ذكروه جرحاً فيه فليس من أسباب الجرح والقدح؛ لأنّ كلمات الجارحين تتلخّص في أنّه: «كان من علماء الشيعة»، وأنّه كان: «يحدّث بأخبار لا يُصبر عنها» في فضل أهل البيت، وأنّه: «كان يؤمن بالرجعة»... ولا شيء من هذه الأُمور بقادح، لا سيّما بالنظر إلى ما تقدّم عن أئمّة القوم من التأكيد على ورعه في الحديث، والنهي عن التشكيك

---

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٣٧٨ ـ ٣٨٤.

في أنّه ثقة، حتّى أنّ مثل سفيان يقول لمثل شعبة:

«إنْ تكلّمت في جابر الجعفي لأتكلّمن فيك»!

وبما ذكرناه كفاية، لمن طلب الرشاد والهداية.

وبه تتبيّن مواضع الزور والدجل والتدليس في كلمات المفترين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المحتويات

كلمة المركز ٥

كلمة لجنة النقد والتحقيق ٧

سبب تأليف الكتاب ٨

طبعات الكتاب ٩

محاولات لتضعيف الكتاب ١٠

ترجمة المؤلّف ١١

عملنا في الكتاب ١٢

العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين

مقدمة المؤلّف ١٥

المبحث الأول: في إثبات مطلق الوصية منه صلّى اللّٰه عليه وآله ٢١

المبحث الثاني: في إثبات الوصية لعلي عليه السلام ٣١

الحديث الأوّل ٣٣

الحديث الثاني ٣٣
الحديث الثالث ٣٤
الحديث الرابع ٣٤
الحديث الخامس ٣٥
الحديث السادس ٣٦
الحديث السابع ٣٦
الحديث الثامن ٣٦
الحديث التاسع ٣٧
الحديث العاشر ٣٧
الحديث الحادي عشر ٣٨
الحديث الثاني عشر ٣٨
الحديث الثالث عشر ٣٨

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الحق المبين في تخريج أحاديث العقد الثمين

مقدمات البحث وهي أمور: ٤٥
الأمر الأول ٤٥
الأمر الثاني ٤٧
الأمر الثالث ٤٩

الأمر الرابع ٥٧
الأمر الخامس ٥٩
تخريج الحديثين الأوّل والثاني ٦٢
تخريج الحديث الثالث ٧٢
تخريج الحديث الرابع ٨١
تصحيح هذا النصّ ٨٥
الجهة الأُولى: في متن الحديث ورواته ٨٦
ويضاف إلى جهة السند ٩١
الجهة الثانية: في النظر في كلام ابن تيميّة ٩٢
تخريج الحديث الخامس ٩٦
تخريج الحديث السادس ٩٩
تخريج الحديث السابع ١٠٣
تخريج الحديث الثامن ١٠٥
تخريج الحديث التاسع ١٠٩
تخريج الحديث العاشر ١١١
تخريج الحديث الحادي عشر ١١٣
تخريج الحديث الثاني عشر ١١٥
المحتويات ١٢٥

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الكتاب القادم:

مقدّمة المجالس الفاخرة

في مآتم العترة الطاهرة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تأليف

المجتهد الأكبر الحجّة

السيّد عبدالحسين شرف الدّين

تقديم وتعليق

آية الله السيّد نور الدين الميلاني